جمع ودراسة أسانيد
الأحاديث المرفوعة المتضمنة الرقية
بآيات وسور من القرآن الكريم

إعداد

د. عبدالصمد بن محمد بن علي البرادعي

(تخصص الحديث وعلومه: قسم الكتاب والسنة/ كلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى، بمكة المكرمة/ المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص بحث

جمع ودراسة أسانيد الأحاديث المرفوعة
المتضمنة الرقية بآيات وسور من القرآن الكريم

يتضمن البحث: مقدمة، وتمهيداً، وسبعة فصول، وخاتمة. أما المقدمة، فذكرت فيها: أن الرقية مندوب إليها في حق الراقي والمرقي، عند الحاجة إليها. وأن العلماء أجمعوا على مشروعية الرقية بالقرآن الكريم، والذي هو موضوع هذا البحث. وبينت أن الأولى في الرقية بالقرآن الكريم، أن يقدم الراقي الآيات والسور التي صحت الرقية بها، ثم بعد ذلك يزيد ما شاء من كتاب الله. وأوردت أيضاً في المقدمة خطة البحث، ومنهجه التنظيمي. أما التمهيد، فجعلته في تعريف الرقية، وذكرت أنها: هي كلام معد للاستشفاء، يعوذ به المريض؛ ليشفى. ثم انتقلت إلى موضوع البحث، وهو دراسة أسانيد الأحاديث المرفوعة المتضمنة الرقية بآيات وسور من القرآن الكريم، بعد جمعها من: السنن، والمسانيد، وغيرهما. فجاءت في سبعة فصول. أما الفصل الأول: فجعلته في الأحاديث الواردة في المعوذتين، أو المعوذتين مع سورة الإخلاص، وتضمن أربعة أحاديث، ثلاثة منها صحيح، والرابع ضعيف. وتضمن الفصل الثاني حديثاً واحداً، في الرقية بسورة الكافرون، والمعوذات؛ وخلصت إلى أن الزيادة فيه المتضمنة الرقية بالكافرون ضعيفة. والفصل الثالث: تضمن حديثا في الرقية بـ: آية الكرسي، وأية ٥٤ من سورة الأعراف، والمعوذتين؛ وخلصت إلى أنه موضوع. والفصل الرابع: تضمن حديثين في الرقية بسورة الفاتحة، كلاهما صحيح. والخامس: تضمن حديثا احدا، في الرقية بالآية ١١٥ من سورة المؤمنون، إلى آخر السورة؛ وخلصت إلى أنه ضعيف. والسادس: تضمن حديثا في الرقية بآيات وسور متفرقة، وخلصت إلى أنه ضعيف أيضاً. والسابع: تضمن حديثا واحدا في الرقية بآخر سورة الحشر، وخصلت إلى أنه ضعيف جدا. ثم الخاتمة،

تضمنت أهم نتائج البحث، منها: أنه لم يصح في الرقية بالآيات والسور، من الأحاديث المرفوعة، إلا أربع سور، هي: الفاتحة، والإخلاص، والفلق، والناس. وما عدا ذلك فهو ما بين الضعيف إلى الموضوع. وأن أصح وأصرح ما جاء في الرقية بآيات وسور، هو ما جاء في الرقية بالمعوذتين؛ وذلك لأنهما صريحتان في التعوذ، واشتملتا على التعوذ من أكثر الشرور.

Search summary

Collection and study of the verses of the raised ahaadeeth
Included in the recitation verses and a wall of the Koran
The research includes: introduction, prelude, seven chapters, and conclusion. As for the introduction, it was mentioned that al-Rukiyya is a delegate to it in the case of the superior and the muraqi, when it is needed. And that the scholars unanimously agreed on the legality of the recitation of the Holy Quran, which is the subject of this research. And showed that the first in the recitation of the Holy Quran, to provide the upscale verses and verses that correct the Rkia, and then more than what he wanted from the book of God. The research plan and its organizational methodology were also presented in the introduction. As for the preamble, I made it in the definition of al-Rukiyya, and said that it is: a word prepared for healing, to be used by the patient to heal. Then I moved on to the subject of the study, which is the study of the verses of the raised hadiths included in the recitation verses
And a wall of the Holy Quran, after the collection of: Sunan, Almsnid, and others. I came in seven chapters. As for the first chapter: I made it in the hadeeths mentioned in the ablutions, or with the surahs of Surah Al-Ikhlas. It included four ahaadeeth, three of which are true, and the fourth is

weak. The second chapter included a single Hadith, in the recitation of the disbelievers, and the comforters; And the third chapter: The newly included in the recitation B: Ayat al-Kursi, and any of the ٥٤ Al-A'raaf and Almawazatin; and concluded that it is a subject. The fourth chapter includes two hadiths in al-Rukiyyah in Surat al-Faatihah, both of which are true. And the fifth: newly included one, in the recitation verse ١١٥ of the believers, to another Sura; and concluded that it is weak. Sixth:

The newly included in the recitation verses and walls scattered, and concluded that it is also weak. And the seventh: included a single Hadith in the recitation of the last Surat Al-Hashr, and was classified as very weak. Then the conclusion, included the most important results of the research, including: that it is true in the recitation verses and walls, of the ahaadeeth raised, only four walls, namely: light, faith, and people, and separation. Otherwise, it is between the weak and the subject. And that the healthiest and most explicit of what was narrated in al-Rukiya verses and Sur, is what came in the recitation of the two prostitutes, because they are two in the resort, and included the refuge from the most evil.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فعن عائشة . رضي الله عنها .، قالت: "كان رسول الله ﷺ يأمرني أن استرقي من العين". أخرجه مسلم، ١٧٢٥/٤ (٢١٩٥). وفي رواية للبخاري، ٢١٦٦/٥ (٥٤٠٦)، عنها: "أمر أن يُسترقى من العين". وأخرج مسلم، ١٧٢٦/٤ (٢١٩٩)، من حديث جابر بن عبدالله . رضي الله عنهما .: أن النبي ﷺ قال . لمن سأله عن الرقية .: "من استطاع منكم، أن ينفع أخاه، فليفعل". وهذا يدل على أن الرقية مندوب إليها، عند الحاجة إليها، في حق الراقي، والمَرْقِيِّ.

وقد أجمع العلماء على مشروعيته الرقية بالقرآن. يقول أبو الوليد الباجي . في المنتقى، ٣٥٤/٤ (١٤٧٣)، في حكم الرقية .: "ولا خلاف في جواز ذلك؛ بأسماء الله تعالى، وكتابه، وذكره". وقال النووي . في شرح صحيح مسلم، ١٦٨/١٤ (٢١٨٥).: "وقد نقلوا بالإجماع، على جواز الرُّقى بالآيات، وأذكار الله تعالى". وما سيأتي في فصول هذا البحث، من الأحاديث الصحيحة، المتضمنة الرقية بالقرآن الكريم، هي أدلة على ذلك.

والقرآن كله شفاء، قال الله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً ﴾. [الإسراء: ٨٢] وكلام العلماء في مشروعة الرقية بكلام الله هو عام، لم يخصص بآيات وسور دون أخرى. بل نص على ذلك الطبري، حيث قال: "وإذا جاز الرقى بالمعوذتين، وهما سورتان من القرآن، كانت الرقية بسائر القرآن مثلهما في الجواز، إذ كله قرآن".(١)

لكن لا شك أن ما صح من ذلك عن الرسول ﷺ، هو أولى ويقدم؛ لأننا مأمورون باتباع سنة الرسول ﷺ. يقول القرطبي: "تجوز الرقية بكلام الله تعالى وأسمائه، فإن كان مأثوراً فيستحب".(٢)

---

(١) أورده ابن بطال، في شرح صحيح البخاري، ٤٢٩/٩. والقرطبي، في الجامع لأحكام القرآن، ٣١٨/١٠.

(٢) أورده ابن حجر، في فتح الباري، ١٩٧/١٠ (٥٤٠٢). والسيوطي، في الاتقان، ٤٤٠/٤ (٦١٠٠).

وقد رأيت من يرقي، ويطيل في الرقية، قد تصل إلى ساعة. يقرأ أثناءها آيات أو سور، لم ترد السنة بالرقية بها، ويكرر بعض هذه الآيات كثيرا. ويترك مثل المعوذات والفاتحة. التي صحت الرقية بها .، فلا يقرأها، أو يقرأها في آخر رقياه قراءة سريعة. وكله شفاء ورحمة، لكن كان الأولى أن يبدأ بما جاءت به السنة، ويوليه الاهتمام، ثم يزيد بعد ذلك ما شاء.

ولنقس ذلك على الآيات والسور، التي يُسن قراءتها في أوقات وأحوال مخصوصة، في غير الرقية، كبعد الصلاة المفروضة، وعند ركوب الدابة، وعند النوم، وغير ذلك. فمن يأتي في هذه الأحوال، ويقرأ غير ما ورد في السنة، فالحكم في ذلك بالاتفاق: أن عليه أن يقرأ ما ورد، ثم يزيد بعد ذلك ما شاء.

وقد أورد ابن حجر، في فتح الباري، ١٠/١٩٥، حديث أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه .: "كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان، وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا، أخذ بهما، وترك ما سواهما".(١)

ثم قال ابن حجر: "وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين، بل يدل على الأولوية، ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما". والشاهد فيه، قوله: "بل يدل على الأولوية".

وقد بحثت عن دراسة: تجمع الآيات والسور التي صحت الرقية بها، مع بيان الصحيح منها، من الضعيف؛ فلم أجد. مع كثرة المؤلفات في الرقية الشرعية، الموجودة في الأسواق. فجعلته مشروع بحثي هذا، أجمع فيه الأحاديث المرفوعة المتضمنة الرقية بآيات أو سور من القرآن الكريم، وأدرس أسانيدها، وأبين الصحيح منها من الضعيف. وأسأل الله التوفيق في ذلك، وأن يعم به النفع.

ومن الصعوبات التي واجهتني في ذلك، أن أكثر الأحاديث الواردة في موضوع البحث، هي ضعيفة، أو ضعيفة جدا، أو موضوعة. وهذه الأحاديث غالبا لا توجد إلا في مصدرين، أو ثلاثة، أو حتى أكثر من ذلك، من المصادر الحديثية غير المعروفة، وغير

(١) أخرجه النسائي، ٨/ ٢٧١ (٥٤٩٤). وابن ماجة، ٢/١١٦١(٣٥١١). والطحاوي، في شرح مشكل الاثار، ٧/٣٤٠. والبيهقي، في الدعوات الكبير، ٢/٧٥ (٣١٣). أربعتهم: من طريق عباد بن العوام بن عمر أبي سهل. وأخرجه الترمذي، ٤/٣٩٥ (٢٠٥٨)، من طريق القاسم بن مالك المزني أبي جعفر. كلاهما: عن سعيد بن إياس الجريري أبي مسعود، عن المنذر بن مالك بن قطعة أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري. قال الترمذي: "حسن غريب". ويظهر أنه حسنه لحال القاسم بن مالك، الذي روى الحديث من طريقه، وهو صدوق. لكن تابعه عباد بن العوام، عند الباقين. ولذا فالحديث صحيح الإسناد. وترجمة عباد بن العوام في: تهذيب التهذيب، ٨/٢٩٨ (٦٠١).

المخدومة فيما يتعلق بالتعريف برواتها، وغير ذلك. وكثير من هؤلاء الرواة هم من المهملين، ولو ذكر باسمه واسم أبيه ونسبته مثلا، لكنه تجده يشتبه بغيره من الرواة، ولا يُعرف له تاريخ وفاة، حتى تُعرف طبقته. وشيخه في الإسناد والراوي عنه، هم كذلك. وإذا عرف أحدهم، تكون هناك مشقة في تتبع ترجمته في كتب التراجم الكثيرة، حتى يُظفر له بترجمة.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة.

أما **المقدمة**، فهي هذه التي بين يدي القارئ الكريم، تتضمن: حكم الرقية، وحكم الرقية بالقرآن الكريم خاصة، وأهمية البحث، وخطته، والمنهج التنظيمي له.

التمهيد: تعريف الرقية.

الفصل الأول: الرقية بالمعوذات (الإخلاص، والفلق، والناس)، ويتضمن أربعة أحاديث.

الفصل الثاني: رقية النبي ﷺ نفسه مِن لدْغةِ العقرب بالمعوذات والكافرون.

الفصل الثالث: القراءة على الحامل إذا دنا ولادها آية الكرسي، وآية: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ... ﴾، وتعويذها بالمعوذتين

الفصل الرابع: الرقية بسورة الفاتحة، ويتضمن حديثين.

القصل الخامس: رقية ابن مسعود لمصاب بـ ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ إلى آخر المؤمنون وإقرار الرسول ﷺ له على ذلك.

الفصل السادس: رقية الرسول ﷺ لأحد أصحابه بآيات وسور متفرقة.

الفصل السابع: آخر سورة الحشر، وقوله تعالى ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾.

الخاتمة: تتضمن أهم نتائج البحث.

المنهج التنظيمي للبحث:

١- عند تخريجي للحديث، فإني اكتفي . في المصادر المشهورة . بذكر اسم من أخرجه من المصنفين، دون اسم الكتاب المُخرَّج فيه، واتبعه بذكر رقم الجزء والصفحة. وإن كان للمصنف أكثر من كتاب، فإن المعنى بهذا المنهج، هو الكتاب الرئيس له، وما سوى ذلك بينته. وقد أذكر اسم الكتاب من هذه المصادر، إذا خشيت من لبسٍ ما. وقد وضعت دليلاً في أول فهرس المراجع، أبين فيه أسماء هذه الكتب.

٢- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني أكتفي بهما عند تخريجي للحديث.

٣- عند إيرادي لنصٍ ما، فإني أجعله بين علامتي التنصيص " " كما هو معروف، وإذا كانت هناك حاجة إلى إضافة أثناء سياق هذا النص؛ لبيان معنى، ونحو ذلك، فإني أجعلها بين قوسين كبيرين ( ).

٤- الرقم بين القوسين بعد ذكر رقم الجزء والصفحة، أو بعد الصفحة فقط، هو رقم الحديث، أو رقم الترجمة.

٥- بدأت في ترتيب السور والآيات، بالمعوذات؛ لأن أصح وأصرح ما جاء في الرقية، هو ما جاء في هذه السور. وأتبعته بالفصول التي تجمع المعوذات، مع آية أو سورة أخرى. ثم ترتيبي للفصول بعد ذلك، بناء على الأصح من هذه الأحاديث.

٦- هذا الحديث قائم على دراسة أسانيد الأحاديث الواردة، ولو حكمت على كل راو، وذكرت المرجع في ذلك، لطال البحث كثيراً. **ولذا فإن الرواة الذين عليهم مدار الأسانيد، أو يتوقف عليهم الحكم على الحديث**، فأني أذكرهم بالاسم الذي يعرف بهم، بحيث لا يشتبه اسمهم براو آخر،[1] وأذكر ذلك في أول موطن أذكر فيه الراوي، وغالباً عند سوق الإسناد، وقد أرجئ ذلك عند الكلام عليه تعديلا أو جرحا. ثم هؤلاء الرواة، من أسكت عن الواحد منهم، فمرتبه لا تنزل عن مرتبة من يصحح

(١) مع ملاحظة: أن بعض الرواة، لا يُذكر في ترجمته، إلا باسمه واسم أبيه، وأحياناً مع زيادة النسب، أو اللقب. أو يذُكر باسمه فقط، مع الكنية، ونحو ذلك.

حديثه، إذا كان الكلام على تصحيح الحديث، ورفعه عن مرتبة الحسن. وأما إذا كان الحديث ضعيفا، أو ما دون ذلك، والكلام على رفعه عن هذه المرتبة، فإن الرواة الذين أسكت عنهم لا تنزل مرتبتهم عن مرتبة من يحسن حديثهم.

٧- عند الحكم على الراوي، فإني أتتبع كلام النقاد فيه، عند من ترجم له، ثم أذكر الحكم الذي خلصت إليه فيه. وقد أنقل حكم أحد النقاد فيه، إذا رأيته عادلاً، مقارنة بالأقوال الأخرى، وقد أذكر حكم ابن حجر فيه، في تقريب التهذيب، إذا رأيته كذلك. ثم اكتفي بذكر مرجع واحدٍ في ذلك، إذا كان كافيا، كتهذيب التهذيب. أو أزيد على ذلك حسب الحاجة. ومن يصعب الوصول إلى ترجمته، لقلة حديثه، وقلة من ترجم له، فإني أسعى إلى ذكر كل من ترجم له. ومن لم أجد له ترجمة، فإني أترجم له بحسب ذكره في الأسانيد، أو في تراجم غيره.

٨- عند العطف بين راويين في الإسناد، أضع بينهما فاصلتين متتابعتين: ،،

تمهيد

تعريف الرقية

مادة "ر ق ى" تأتي على معنيين:

الأول: رَقِيَ، يرْقَى، رُقِيًّا، ورَقْيًا، مِنْ بَاب: رَضِيَ يَرْضَى، بمعنى: صعد وعلا، تقول: رَقَيْتُ الْجَبَل: عَلَوْتُهُ.

الثاني: رَقَى، يَرْقِي، رُقْيَةً، ورَقْيًا[1]، من باب رَمَى يَرْمِي، بمعنى: عَوَّذ، وهذا هو المعنى المراد به في هذه الدراسة. والمعنى اللغوي للكلمة بهذا المعنى هو الاصطلاحي، ليس هناك فرق.

تقول: رَقَيْتُهُ أَرْقِيهِ رُقْيَةً ورَقْيًا، وجمْعُ رُقْيَة: رُقًى، وصاحب الرقية: رَقَّاءٌ، ورَاقٍ، وجمع رَاقٍ: رَاقُون، واسم المفعول منه: مَرْقِيٌّ، وطالب الرُّقْيَة: مُسْتَرْقٍ، تقول: اسْتَرْقَيْتُهُ فَرقاني رُقْيَةً فهو رَاقٍ وأنا مَرْقِيٌّ.[2]

قال الخليل، في العين، ٢١١/٥: "رقَى: ... إذا عوَّذ ونفث[3] في عُوذَته".

وقال ابن الأثير، في النهاية، ٢٥٤/٢: "والرُّقْيَة: العُوذة التي يُرْقى بها صاحب الآفة، كالحُمَّى، والصَّرع، وغير ذلك من الآفات".

وقال السمين الحلبي، في الدر المصون، ٥٨٠/١٠: "الرقية: وهو كلامٌ مُعَدٌّ للاستشفاء، يُرْقَى به المريضُ لِيُشْفَى".

---

(١) يُلاحظ هنا أن "رَقْيًا" هو مصدر لكلا المعنيين.

(٢) يُنظر: الصحاح، ٢٣٦١/٦. تهذيب اللغة، ٢٢٤/٩. تاج العروس، ١٧٥/٣٨. لسان العرب، ١٤ /٣٣١.

(٣) نَفَثَ الراقي يَنْفِثُ ويَنْفُثُ نفثاً، هو: إخْرَاجُ الهواء من الفَمِ بقليلٍ من الرِّيقِ، وهو دون التفل، وفوق النفخ. وقيل: هو نفخ لطيف بلا ريق. يُنظر: النهاية في غريب الحديث، ٨٧/٥. تاج العروس، ٣٧٣/٥. شرح صحيح مسلم، للنووي، ١٨٢/١٤ (٢١٩١)

الفصل الأول

الْمُعَوِّذَات (الإخلاص، والفلق، والناس)

إذا قيل: الْمُعَوِّذَتَان، فالمراد بهما: سورة الفلق، سورة الناس. وهذا واضح. وإذا قيل: الْمُعَوِّذَات، فالمراد بذلك السور الثلاث: الإخلاص، الفلق، الناس. نص على ذلك ابن حجر، في فتح الباري، ١٠/١٩٥.

ومن الأدلة على ذلك: ما رواه البخاري، ٥/٢٣٢٩ (٥٩٦٠). عن عائشة . رضي الله عنها .: أن النبي ﷺ "كان إذا أخذ مضجعه، نفث في يديه، وقرأ بالمعوذات، ومسح بهما جسده".

جاءت لفظة "المعوذات"، مفسرة في رواية أخرى، عند البخاري أيضا، ٤/١٩١٦ (٤٧٢٩)، عن عائشة: أن النبي ﷺ " كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة، جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ فيهما: ﴿ قل هو الله أحد ﴾، و﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ ، و﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾".

قال ابن حجر، في فتح الباري، ٩/٦٢: "وذِكرُ سورة الإخلاص معهما تغليبا؛ لما اشتملت عليه من صفة الرب، وإن لم يصرح فيها بلفظ التعويذ".

وأصح وأصرح ما جاء في الرقية بآيات وسور، هو ما جاء في الرقية بالمعوذتين؛ وذلك لأنهما صريحتان في التعوذ، واشتملتا على التعوذ من أكثر الشرور..

ومر بنا في المقدمة، حديث أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه .: "كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان، وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا أخذ بهما، وترك ما سواهما".(١)

قال ابن بطال، في شرح صحيح البخاري، ٤٢٧/٩ (٤٢) . في تعليل ذلك .: "في الإسترقاء بالمعوذات: استعاذة بالله تعالى من شر كل من [كذا] خلق، ومن شر النفاثات في السِّحْر، ومن شر الحاسد، ومن شر الشيطان ووسوسته. وهذه جوامع من الدعاء، تعم أكثر المكروهات؛ ولذلك كان عليه السلام يسترقى بهما".

(١) قال ابن حجر . في تعليقه على الحديث .: "وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين، بل يدل على الأولوية". فتح الباري، ١٩٥/١٠.

الحديث الأول
النفث بالمعوذات عند النوم

أخرج البخاري، ٤/١٩١٦ (٤٧٢٩). عن عائشة . رضي الله عنها .: "أن النبي ﷺ، كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة، جمع كفيه، ثم نفث فيهما[1]، فقرأ فيهما: ﴿ قل هو الله أحد ﴾، و﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾، و﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾. ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه ووجهه، وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات".

وفي رواية أخرى للبخاري، ٥/ ٢١٦٩ (٥٤١٦)، عنها: "كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه، نفث في كفيه ..." الحديث، وفي آخره: "فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به".

وقد ترجم البخاري للرواية الأولى بقوله: "باب النفث في الرقية". وهذا يدل على أن البخاري يرى أن هذا الفعل، هو رقية من المرء لنفسه، أو لغيره. وكذا ابن بطال حيث قال، في شرح صحيح البخاري، ٩/٤٢٧ (٤٢)، . في الرواية الثانية .: "وهذا الحديث أصل، ألا يسترقى إلا بكتاب الله وأسمائه وصفاته".

الحديث الثاني
النفث بالمعوذات حال المرض

أخرج البخاري، ٤/١٩١٦ (٤٧٢٨). ومسلم، ٤/١٧٢٣ (٢١٩٢). عن عائشة . رضي الله عنها .: أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى، يقرأ على نفسه بالمعوذات، وينفث. فلما اشتد وجعه، كنت أقرأ عليه، وأمسح بيده؛ رجاء بركتها".

، وفي رواية للبخاري، ٥/٢١٦٥ (٥٤٠٣): "أن النبي ﷺ، كان ينفث على نفسه، في المرض الذي مات فيه، بالمعوذات. فلما ثقل، كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيد نفسه؛ لبركتها "

وفي رواية لمسلم، في الموضع السابق: "كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله، نفث عليه بالمعوذات، فلما مرض مرضه الذي مات فيه، جعلت أنفث عليه، وأمسحه بيد نفسه".

وقد ترجم البخاري، للحديث الثاني، بقوله: "باب الرقي بالقرآن والمعوذات".

---

(١) قال ابن حجر: "أي: يقرؤها، وينفث حالة القراءة". فتح الباري، ١٠/٢١٠ (٥٤١٥).

ويستفاد من هذا الحديث برواياته: أن الرسول ﷺ كان إذا اشتكى ينفث على نفسه بالمعوذات، وإذا اشتكى أحد من أهله أيضا ينفث عليه بالمعوذات، وأنه عندما أشتد وجعه كانت عائشة . رضي الله عنه . تفعل ذلك به، صلوات ربي وسلامه عليه

الحديث الثالث
تعويذ جبريل النبي ﷺ بالمعوذتين

أخرج الطبراني، في الدعاء . ص٣٣٥، (١٠٩٥) .، عن عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء ابن زِبْريق الحمصي، عن جده إبراهيم بن العلاء بن الضحاك الزبيدي المعروف بابن زِبْريق، عن عباد بن يوسف الكندي أبي عثمان الكرابيسي، عن أبي جعفر الرازي التميمي، عن الربيع بن أنس البكري . أو الحنفي . البصري الخرساني، عن أنس بن مالك . رضي الله عنه . قال: "صنعت يهود لرسول الله ﷺ شيئاً؛ تريد شراً، فأصابه من ذلك وجع شديد. فأتاه جبريل . عليه السلام . بالمعوذتين، فعوذه بهما، وقال: بسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من كل عين ونفس حاسد، الله يشفيك. فخرج النبي ﷺ إلى أصحابه".

لم أقف على هذا الحديث، إلا عند الطبراني، بهذا الاسناد.

والربيع بن أنس، قال ابن حجر، في التقريب، ص٢٠٥ (١٨٨٢): "صدوق، له أوهام".

وأبو جعفر الرازي، قيل اسمه: عيسى بن أبي عيسى. قال ابن حبان، في المجروحين، ١٢٠/٢ (٧٠٦): "كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير". وقال، في الثقات، ٢٢٨/٤ (٢٦٣٧) . في ترجمة الربيع بن أنس .: "والناس يتقون حديثه، ما كان من رواية أبي جعفر، عنه؛ لأن فيها اضطراب كثير". والحديث هنا من رواية أبي جعفر، عنه. وقال ابن حجر، في التقريب، ص٦٢٩، (٨٠١٩): "صدوق، سيء الحفظ، خصوصا عن مغيرة".

وعباد بن يوسف الكندي، صدوق، لكن لديه غرائب. قال ابن عدي، في الكامل، ٣٤٦/٤ (١١٧٨): "وروى عن صفوان بن عمرو وغيره، أحاديث ينفرد بها". وقال الذهبي، في الكاشف، ٥٣٣/١ (٢٥٨٢): "صدوق، يغرب".

وإبراهيم بن العلاء ابن زِبْريق ، فقال أبو حاتم: "صدوق". وتبعه الذهبي، في الكاشف، ٢٢٠/١ (١٨٣)، فقال: "شيخ صدوق".

وأما عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي، شيخ الطبراني، فلم أقف له على ترجمة، بعد بحث، ولا في تاريخ مدينة دمشق، مع أنه حمصي حسب ما هو

مثبت في الإسناد. ولأبيه ترجمة في الكتاب المذكور، ١٠٨/٨ (٦١١). وقد أخرج الطبراني، ١٣٣/١ (٢٧٩)، حديثاً، عنه (عمرو بن إسحاق بن إبراهيم الحمصي)، عن جده إبراهيم بن العلاء ابن زبريق، عن عمه الحارث بن الضحاك. قال عنه المنذري . في الترغيب، ٢٠/٣ .: "ولا بأس برواته". وقال الهيثمي . في مجمع الزوائد، ٢٤٣/٤ . : "رجاله حديثهم حسن". وقال ابن حجر . في فتح الباري، ١٤٧/٥ .: "رجاله ثقات". وهذا التعديل المجمل، ليس في قوة تعديل الراوي باسمه، كما هو ظاهر.

وبخصوص متن الحديث، فقد وردت أحاديث، عن زيد بن أرقم، وعائشة، وابن عباس: أن اليهود سحرت النبي ﷺ. وورد في بعضها أن جبريل . عليه السلام . أتى النبي ﷺ بالمعوذتين، فقُرِء بهما على عُقِد السحر أثناء حلها. وليس في هذه الأحاديث، بجميع رواياتها، ما في حديث أنس: أن جبريل عوذ النبي ﷺ بالمعوذتين، ولا أنه عوذه بهذا الدعاء: "بسم الله أرقيك .." الخ.

وفي المقابل فإن رواية أنس هذه مختصرة، فليس فيها ما في روايات السحر تلك، وسترد هذه الروايات في الحديث الرابع، من هذا الفصل، وهو الحديث التالي.

وما ورد في حديث أنس من زيادة: أن جبريل عوذ النبي ﷺ بالمعوذتين، هي زيادة محتملة، فربما أحد الرواة روى الحديث بالمعنى، وفِهم من إتيان جبريل بهاتين السورتين، إلى النبي ﷺ . بحسب ما جاء في تلك الروايات .، أنه عوذه بهما. لكن تبقى رقية جبريل للرسول ﷺ بقوله: "بسم الله أرقيك ..." الخ. فهذه الزيادة، ليست موجودة في جميع الروايات المشار إليها.

وفي المقابل صح عن أبي سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت . رضي الله عنهما .، أن جبريل رقى النبي ﷺ بهذا الدعاء، وليس فيه أنه عوذه بالمعوذتين. ولفظه عن أبي سعيد الخدري: " أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: يا محمد، اشتكيت. فقال: نعم. قال: باسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس، أو عين حاسد، الله يشفيك، باسم الله أرقيك".[1]

(١) رواه مسلم، ١٧١٨/٤ (٢١٨٦). وبنحوه عن عبادة بن الصامت، رواه أحمد، ٣٢٣/٥ (٢٢٨١٢). وعبد بن حميد، في مسنده، ص٩٥ (١٨٧). وابن ماجه، ١١٦٥/٢ (٣٥٢٧). والنسائي، في السنن الكبرى، ٢٤٩/٦. وصححه ابن حبان، ٢٣٤/٣ (٩٥٣). ٢٣٣/٧ (٢٩٦٨). وضياء الدين المقدسي، ٢٦٩/٨ (٣٣٠). والحاكم، ٤٥٧/٤ (٨٢٦٨)، وقال: " صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وعليه فإن جعلنا حديث أنس هذا، هو في قصة سحر النبي ﷺ، ففيه نكارة من جهة المتن، بحسب ما أوردته آنفاً، في مخالفته للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك. وإن جعلناه في الواقعة التي ذكرها الخدري، وابن الصامت، فليس في حديثهما أن جبريل عوذه بالمعوذتين، فأيضا فيه نكارة. وإن جعلناه في واقعة ثالثة، فإن إسناد الحديث لا يحتمل مثل هذا التفرد، بحسب الكلام الذي تقدم عن رواته. فإن إسناده ضعيف، أو حسن في أدنى درجاته. وخاصة ما قيل عن أبي جعفر: إنه يتفرد بمناكير، وأن حديثه عن الربيع بن أنس فيه اضطراب. فلعل هذا الحديث من مناكيره.

ويظهر لي أن حديث سحر النبي ﷺ، دخل في حديث رقية جبريل النبي ﷺ بالدعاء المذكور، فيما يسمى بدخول حديث في حديث، مع زيادة: أن جبريل رقى النبي ﷺ بالمعوذتين، فهذا غير موجود في الحديثين.

والحديث ضعيف، ومنكر. والله أعلم.

الحديث الرابع
قراءة المعوذتين على عقد السحر أثناء حلها

عن زيد بن أرقم . رضي الله عنه .، قال: سحرَ النبيَّ ﷺ رجلُ من اليهود، فاشتكى، فأتاه جبريل، فنزل عليه بالمعوذتين، وقال: إن رجلا من اليهود سحرك، والسحر في بئر فلان. فأرسل علياً، فجاء به، فأمره ان يحل العقد، ويقرأ آية. فجعل يقرأ، ويحل، حتى قام النبي ﷺ كأنما أنشط من عقال. فما ذكر رسول الله ﷺ لذلك اليهودي شيئاً مما صنع به، ولا أراه في وجهه".

ليس في هذا الحديث فيما يتعلق بالرقية، سوى قراءة المعوذتين على عُقَد السحر أثناء حلها. فهل هذا يُعد رقية، فيدخل في موضوع هذا البحث، أم لا؟!

إذا رجعنا إلى تعريف الرقية، بحسب ما أوردته في التمهيد، فقد قال الخليل في تعريفها: "إذا عوذ، ونفث في عوذته". والصورة في هذا الحديث، فيها تعويذ: أعوذ برب الفلق، أعوذ برب الناس. وفي تعريف ابن الأثير، والحلبي: كلام يُرقى به المريض ليُشفى اهـ. والقراءة هنا ليست على المريض، لكن لشفاء المريض. وقطعاً للنزاع أوردت هذا الحديث، في بحثي هذا.

وأصل الحديث، وليس فيه الشاهد . رواه: سفيان الثوري،، وجرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي،، وشيبان بن عبدالرحمن التميمي النحوي. ثلاثتهم عن الأعمش، عن ثمامة بن عقبة المُحَلِّمي، عن زيد. ولفظه: "سحر النبيَّ ﷺ رجل من اليهود، فاشتكى لذلك أياماً، فأتاه جبريل، فقال: إن رجلا من اليهود سحرك، عقد لك عقداً. فأرسل إليها رسول الله ﷺ

علياً، فاستخرجها، فجاء بها. فجعل كلما حل عقدة، وجد لذلك خفة ..." الحديث. وليس فيه ذكر المعوذتين، ولا القراءة أثناء الحل.

ورواية سفيان الثوري، أخرجها ابن سعد، في الطبقات، ١٩٩/٢، عن موسى بن مسعود النهدي أبي حذيفة، عن سفيان الثوري.

ورواية جرير بن عبدالحميد، أخرجها الطبراني، ١٧٩/٥ (٥٠١١) من طرق، عن: إسحاق بن راهويه،، وعثمان بن أبي شيبة،، وعلي بن المديني. وأخرجها الحاكم، ٤٠١/٤ (٨٠٧٤): من طريق أحمد بن حنبل. أربعتهم عن جرير.

ورواية شيبان بن عبدالرحمن، أخرجها الطبراني، ١٧٩/٥ (٥٠١٢)، من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيبان.

قال الحاكم ـ عقب إخراجه ـ: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لم يخرجا لثمامة شيئاً، و هو صدوق". وتعقُّبُ الذهبي ليس فيه رد للحديث بهذا الإسناد، وإنما ينزله إلى مرتبة الحسن عنده. وقد وثق ابن حجر، ثمامة هذا ـ وهو ابن عقبة المُحَلِّمي ـ، في التقريب، ص١٣٤ (٨٥٤).

وخالف أبو معاوية الضرير في الإسناد بقية الرواة عن الأعمش، فروى الحديث عن الأعمش، عن يزيد بن حيان التيمي أبي حيان، عن زيد بن أرقم.

أخرجه ابنُ أبي شيبة: في مصنفه، ٤٠/٥ (٢٣٥١٨). وفي المسند، ٣٥١/١ (٥١٣). وأحمد، /٣٦٧ (١٩٢٨٦). كلاهما: عن أبي معاوية. ومن طريق ابن أبي شيبة: أخرجه الطبراني، ١٨٠/٥ (٥٠١٦). وأبو الشيخ، في أخلاق النبي ﷺ، ٢٥٨/١ (٧٩).

وأخرجه عبد بن حميد، في مسنده، ص١١٥ (٢٧١)، عن أحمد بن عبدالله بن يونس. والطحاوي، ١٨٠/١٥ (٥٩٣٥)، في شرح مشكل الآثار، من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس أيضا. والنسائي، ١١٢/٧ (٤٠٨٠)، عن هناد بن السري. والطبراني، ١٧٩/٥ (٥٠١٣)، من طريق علي بن المديني.. ثلاثتهم: عن أبي معاوية.

وأبو معاوية، هو محمد بن خازم التميمي الضرير، ثقة أو صدوق، بحسب اختلاف أقوال النقاد فيه، أما في روايته عن الأعمش فهو أحد أوثق . أو أثبت . الرواة عنه، وأخرج له أصحاب الكتب الستة.(١)

وعليه فنحمل رواية أبي معاوية هذه، على أن للأعمش راويين في رواية هذا الحديث، هما: ثمامة بن عقبة، ويزيد بن حيان.

وجميع الرواة عن أبي معاوية، وهم: ابن أبي شيبة، وأحمد، وهناد السري، وعلي بن المديني؛ رووا الحديث عن أبي معاوية، عن ثمامة، عن زيد بن أرقم. بنفس لفظ الأعمش، عن ثمامة، عن زيد. يعني: بدون الشاهد.

وتفرد أحمد بن عبدالله بن يونس، برواية هذا الحديث، عن أبي معاوية، بنفس اللفظ المذكور في أول الترجمة، وفيه الشاهد، وهو: نزول المعوذتين، والقراءة بهما على العقد أثناء حلها.

وأحمد بن عبدالله بن يونس التميمي: مجمع على ثقته، وأخرج له الشيخان،(٢) وقال فيه ابن حجر . في التقريب، ص٨١ (٦٣). .: "ثقة حافظ".

وقد ورد أن الرسول ﷺ سُحر، عن عائشة . رضي الله عنها .، وهي الرواية المخرجة في الصحيحين(٣) ، وفي الكثير من المصنفات الحديثية، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وليس فيه الشاهد. ورواية زيد بن أرقم . رضي الله عنه . أيضا أكثر الطرق عنه ليس فيه الشاهد، وتفرد أبو معاوية الضرير بذكرها. وحتى عن أبي معاوية، فإن فأكثر الطرق عنه ليس فيه لشاهد، وتفرد أحمد بن عبد الله بن يونس، عنه، بذكرها.

ونزول المعوذتين والنفث بهما على العقد، أمر ذي بال، لا يرد الاحتمال أن الرواة قاموا باختصار الحديث، فأغفلوا ذكر ذلك. ولو اختصره أحدهم، لا يتواطؤوا جميعا على اختصاره، والقصة واحدة، فالرسول ﷺ لم يرد أنه سُحر إلا مرة واحدة.

(١) ترجمته: تهذيب التهذيب، ١٢٠/٩ (١٩٢).
(٢) ترجمته: تهذيب التهذيب، ٤٤/١.
(٣) صحيح البخاري، ٢١٧٤/٥ (٥٤٣٠). صحيح مسلم، ١٧١٩/٤ (٢١٨٩).

وهذا مما يجعل هناك تردد في قبول هذه الزيادة، ويدفع نحو الحكم عليها بالشذوذ، حتى مع إمامة أحمد بن يونس.

إلا أن الحديث وفيه الشاهد، ورد: من طريق عمرة عن عائشة، وعن ابن عباس؛ من طرق ضعيفة جدا.

حديث عائشة:

أخرجه البيهقي، في دلائل النبوة، ٩٢/٧، من طريق يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن أبي بكر بن محمد ين عمرو ابن حزم، عن عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة، عن عائشة . رضي الله عنها .، قالت: "كان لرسول الله ﷺ غلام يهودي يخدمه، يقال له: لبيد بن أعصم، وكان تعجبه خدمته، فلم تزل به يهود حتى سحر النبي ﷺ ...". إلى أن قالت عائشة: "وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فأتاه جبريل . عليه السلام . بالمعوذتين، فقال: يا محمد، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾، وحل عقدة. ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾، وحل عقدة. حتى فرغ منها. ثم قال: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾، وحل عقدة، حتى فرغ منها. وحل العقد كلها. ...". الحديث مطولا.

ومحمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي أبو عبدالرحمن: متروك.(١)

ولذا فإن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدا، وهو منكر أيضا؛ لأن فيه زيادات كثيرة لم ترد في رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وهو الحديث المخرج في الصحيحين، كما ذكرت.

حديث ابن عباس:

عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: "مرض رسول الله ﷺ، وأخذ عن النساء وعن الطعام والشراب، فهبط عليه ملكان، وهو بين النائم واليقظان ..." الحديث. وفيه: "

(١) ترجمته: تهذيب التهذيب، ٢٨٧/٩ (٥٣٥).

فبعث نبي الله ﷺ إلى علي وعمار، فأمرهما أن يأتيا الركي، فيفعلا الذي سمع. فأتياه وماؤها كأنه قد خضب بالحناء، فنزحاها، ثم رفعا الصخرة، فأخرجا طلعة، فإذا بها إحدى عشرة عقدة، ونزلت هاتان السورتان: ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾، و﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾. فجعل رسول الله ﷺ كلما قرأ آية انحلت عقدة، حتى انحلت العقد[1]، وانتشر نبي الله ﷺ للنساء والطعام والشراب".

اخرجه ابن سعد، في الطبقات . ١٩٨/٢.: عن عمر بن حفص، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس.

والضحاك بن مزاحم الهلالي، لم يسمع من ابن عباس.[2]

والراوي عنه: جويبر بن سعيد البلخي، متروك.[3]

والراوي عنه: عمر بن حفص العبدي أبو حفص، متروك أيضاً[4]

وقال ابن حجر، في فتح الباري،٢٢٨/١٠ (٥٤٣٠): "وعند ابن سعد بسند منقطع، عن ابن عباس". وذكر طرفا من الحديث. ومن الواضح أنه يشير إلى الانقطاع بين الضحاك، وابن عباس.

وقال أيضاً، في تلخيص الحبير، ٤٠/٤ (١٧٢٣): "ووقع في حديث ابن عباس، عند بن سعد، بسند ضعيف جدا". وذكر طرفا من الحديث.

والحديث رواه البيهقي أيضا، في دلائل النبوة . ٢٤٨/٦ . من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف العجلي، عن محمد بن السائب، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

وأبو صالح باذام . ويُقال: باذان . مولى أم هانئ بنت أبي طالب. قال ابن أبي حاتم، في الجرح والتعديل، ٤٣١/٢: عن ابن أبي خيثمة، قال يحيى بن معين: "ليس به بأس، فإذا

(١) قال السهيلي: "كانت عقد السحر أحد عشر عقدة، فأنزل الله تعالى المعوذتين أحد عشر آية، فانحلت بكل عقدة". هكذا ورد في الروض الانف، ٢٩١/٢، ويظهر آن المراد: بكل آية عقدة.
(٢) ترجمته: تهذيب التهذيب، ٣٩٧/٤ (٧٩٤).
(٣) ترجمته: تهذيب التهذيب، ١٠٦/٢ (٢٠٠).
(٤) ترجمته: لسان الميزان، ٢٩٨/٤ (٨٣٢). الكشف الحثيث، ص١٩٥ (٥٤٤).

روى عنه الكلبي، فليس بشيء". والرواية هنا هي من رواية الكلبي عنه. وأورده ابن حبان، في المجروحين، ١/١٨٥. (١٢٦)، وقال: "يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه". وقال ابن حجر، في التقريب، ص١٢٠ (٦٣٤): "ضعيف، يرسل". والرواية هنا: بالعنعنة بينه وبين ابن عباس.

والراوي عنه: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، قال ابن حجر، في التقريب، ص٤٧٩ (٥٩٠١): "متهم بالكذب، ورمي بالرفض".

وعليه فحديث ابن عباس، بطريقيه، ضعيف جداً.

الحكم على حديث زيد بن أرقم بشواهده:

ذكرت قبل قليل التردد في قبول حديث زيد بن أرقم . وفيه الشاهد .؛ للتفرد الكبير من جهة أحمد بن عبدالله بن يونس، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن يزيد بن حيان التيمي، عن زيد بن أرقم. وقد يدفع ذلك إلى الحكم عليها بالشذوذ، حسب ما بينته قبل قليل.

إلا أن حديث عمرة، عن عائشة؛ وحديث ابن عباس، وإن كان ضعفهما شديدا، فإنهما يدلان على أن لهذه الزيادة أصلاً، تقوي تفرد أحمد بن عبد الله بن يونس.(١)

وقد أورد ابن حجر، في تلخيص الحبير، ٤/٤٠ (١٧٢٣)، قول الرافعي: "وفي ذلك نزلت المعوذتان"، يعني: في واقعة سحر النبي ﷺ. ثم قال ابن حجر: "وهذا ذكره الثعلبي، في

(١) قال السيوطي: "وأما الضعيف، لفسق الراوي، أو كذبه؛ فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله؛ لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر. نعم، يرتقي بمجموع طرقه، عن كونه منكرا، أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام. قال: بل ربما كثرت الطرق، حتى أوصلته إلى درجة المستور، السيء الحفظ؛ بحيث إذا وجد له طريق آخر، فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك، إلى درجة الحسن". تدريب الراوي، ١/١٧٧. وواضح من كلام السيوطي، وشيخه ابن حجر، أن هذا ليس على إطلاقه، بل بحسب القرائن المحتفة، فأحياناً تكثر الطرق، عن عدد من الصحابة، في الحديث الواحد، ومع ذلك يحكم عليه بالضعف الشديد، أو الوضع.

تفسيره، من حديث ابن عباس . تعليقا .، ومن حديث عائشة أيضا . تعليقا .،[1] وطريق عائشة صحيح، أخرجه سفيان بن عيينة، في تفسيره، رواية أبي عبيدالله، عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ فذكر الحديث، وفيه: ونزلت: قل أعوذ برب الفلق".

ولم أقف على هذا الطريق بعد بحث، ولا من ذكره من أهل العلم، غير الحافظ ابن حجر. ولا أعلم هل فيه الشاهد، أو لا؛ لأن مجرد نزول المعوذتين في قصة السحر هذه، ليس فيه شاهد فيما يتعلق بموضوع هذا البحث. لكن يغلب على الظن أن نزولها كان للقراءة بها على عقد السحر، كما جاء في الأحاديث الأخرى. وعليه فإن نقل الحافظ هذا أيضاً يقوي رواية أحمد بن عبدالله بن يونس، وإن لم نقف على الإسناد المذكور.

وباجتماع ذلك كله، أحكم على هذه الزيادة بالصحة، والله أعلى وأعلم

(١) ولفظ الثعلبي: "القصة: قال ابن عباس، وعائشة . رضى الله عنهما .، دخل حديث بعضهما في بعض: كان غلام اليهود يخدم رسول الله ﷺ، فدّبت إليه اليهود ..." الحديث. وفيه: "فأنزل الله سبحانه هاتين السورتين، فجعل كلّما يقرأ آية، أنحلت عقدة ...". تفسير الثعلبي، ٣٣٨/١٠.

الفصل الثاني

رقية النبي ﷺ نفسه مِن لدْغةِ العقرب بالمعوذات والكافرون

عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . قال: لدغت النبي ﷺ عقرب، وهو يصلي، فلما فرغ، قال: لعن الله العقرب، لا يدع مصليا، ولا غيره". ثم دعا بماء وملح، وجعل يمسح عليها، ويقرأ: "﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾، و﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ ، و﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾".

أصل هذا الحديث، ورد عدد من الصحابة، وليس فيه الشاهد،(١) إلا ما جاء عن علي بن أبي طالب، وهو حديث الترجمة، وكذا عن عبدالله بن مسعود . رضي الله عنهم أجمعين .، وسيأتي الكلام على حديث ابن مسعود قريباً، في هذا الفصل.

وحديث علي مداره على: مُطَرِّف بن طريف الحارثي الكوفي، عن المنهال بن عمرو الأسدي الكوفي، عن محمد بن علي ابن الحنفية.

واختلُف على مطرف بن طريف فيه، فرُوي عنه: موصولا، ومرسلاً. واختلف عليه في لفظه أيضاً، فيما يتعلق بالسور التي قرأها الرسول ﷺ.

طُرق الحديث موصولاً:

رواه إسماعيل بن موسى ابن بنت السدي الفزاري،، وعباد بن يعقوب الرواجِني الأسدي الكوفي، كلاهما عن: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي، عن مطرف بن طريف، عن المنهال بن عمرو، عن محمد بن علي ابن الحنفية، عن ابيه علي بن أبي طالب.

(١) منهم عائشة . رضي الله عنها .، ولفظه: "لدغت النبي ﷺ عقرب، وهو في الصلاة، فقال: لعن الله العقرب، ما تدع المصلي وغير المصلي، اقتلوها في الحل والحرم". أخرجه ابن ماجه، ٣٩٥/١ (١٢٤٦). والطبراني، في المعجم الأوسط، ٢٢١/٧. وبنحوه عن أبي هريرة، أخرجه ابن عدي، في الكامل، ٢٨/٢ (٢٦٨). وأبي الفضل الزهري، في حديث أبي الفضل الزهري، ١٨٣/١ (١٣٨).

ورواه عن إسماعيل بن موسى:

محمد بن يحيى بن منده العبدي أبو عبدالله، أخرجه أبو نعيم، في معرفة الصحابة، ١٠٩/١٤ (٤٤١٢)، وأخبار أصبهان، ١٧٩/٩ (١٧٨٣). بلفظ فيه ذِكر: المعوذتين، والإخلاص؛ دون "الكافرون". وكذا هو اللفظ من طريق الراويين الآتيين.

وعباس بن الفضل الأسفاطي أبو الفضل البصري، أخرجه البيهقي، في شعب الإيمان، ٥١٨/٢ (٢٥٧٦).

ومحمد بن الحسين بن حفص الأشناني الخثعمي، أخرجه أبو محمد الخلال، في فضائل سورة الإخلاص، ص١٠٤ (٥٦).

ومحمد بن الحسين الأشناني أيضاً، أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ٩١/٦ (٥٨٩٠). بلفظ فيه ذِكْر: الكافرون، والمعوذتين؛ دون الإخلاص.

ورواه عن عباد بن يعقوب الأسدي:

محمد بن الحسين الأشناني، أخرجه الطبراني، في المعجم الصغير، ٨٧/٢ (٨٣٠).[1] بلفظ فيه ذِكْر: الكافرون، والمعوذتين؛ دون الإخلاص.

(١) عندما روى الطبراني الحديث، في المعجم الأوسط، عن الأشناني، عن إسماعيل بن موسى، عن محمد بن فضيل. وهي الرواية التي ذكرتها، قبل هذه الرواية، في صلب البحث، قال: "لم يرو هذا الحديث عن مطرف، إلا ابن فضيل، تفرد به إسماعيل بن موسى". وروايته هذه في المعجم الصغير: عن الأشناني، عن عباد بن يعقوب، عن محمد بن فضيل؛ تخالف ذلك. ونفس هذه العبارة التي في المعجم الأوسط، ذكرها الطبراني في المعجم الصغير، عقب روايته للحديث، لكن اقتصر فيها فقط على تفرد ابن فضيل، عن مطرف. ولم يتعرض للرواة عن ابن فضيل، فقال: "لم يروه عن مطرف، إلا ابن فضيل". وراجعت طبعة أخرى للمعجم الصغير، فوجدت نفس الإسناد: عن الأشناني، عن عباد بن يعقوب، عن ابن فضيل.
ووجدت كلاماً للدارقطني، فد يفهم منه أنه يرى أن إسماعيل بن موسى، تفرد عن ابن فضيل، في روايته لهذا الحديث، لكنه ليس صريحاً. حيث قال، في العلل ١٢٣/٤ (٤٦٢): "هو حديث يرويه المنهال بن عمرو، واختلف عنه: فرواه مطرف بن طريف، عن المنهال. فأسنده إسماعيل بن بنت السدي، عن محمد بن فضيل، عن مطرف ، عن المنهال بن عمرو، عن ابن الحنفية، عن علي. وخالفه =

طُرق الحديث مرسلا:

أخرجه ابن أبي شيبة، في موضعين من مصنفه، ٣١/٨ (٢٤٠٠٤)، ٦٠٠/٩ (٣٠٤٠٣): عن عبد الرحيم بن سليمان الأشل أبي علي المروزي، عن مطرف بن طريف، عن المنهال بن عمرو، عن محمد بن علي ابن الحنفية، قَالَ: بينا رسول الله ﷺ ..." الحديث مرسلا. ولفظه فيه ذكر: المعوذتين فقط؛ دون الإخلاص، والكافرون.(١)

=موسى بن أعين ، وأسباط بن محمد، وغيرهما، فرووه عن مطرف، عن المنهال، عن ابن الحنفية مرسلا" ... وهو أشبه بالصواب". فلم يذكر من الرواة عن ابن فضيل، إلا إسماعيل بن موسى. وهذا الفهم الذي فهمته من كلام الدارقطني، على سبيل الظن، هو أيضا ما فهمه الضياء المقدسي، من كلام الدارقطني. حيث روى الضياء، في الأحاديث المختارة . ١ / ٣٨٢ (٧٢٢) . الحديث، من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي، عن عباد بن يعقوب، عن محمد بن فضيل به. ثم أورد الضياء المقدسي كلام الدارقطني، ثم قال مستدركاَ: "قلت: وقد أسنده عباد بن يعقوب، عن محمد بن فضيل، روايتنا هذه". وعلى أية حال: ففي رواية الضياء للحديث، من طريق عباد بن يعقوب، عن ابن فضيل. اثبات لرواية الطبراني، في المعجم الصغير. ولم أورد إخراج الضياء للحديث، في صلب البحث، لأن متنه جاء مختصراً؛ وليس فيه الشاهد. وسيأتي الكلام على إخراج الضياء للحديث، عند الحكم على حديث الترجمة.

(١) روى البيهقي الحديث، في شعب الإيمان . ٥١٨/٢ (٢٥٧٥). .، من طريق ابن أبي شيبة، بنفس إسناد ابن أبي شيبة، وبذات اللفظ: المعوذتان فقط. إلا أنه رواه موصولاً، لا مرسلاً. ويظهر أن هناك خطأ، في كتاب شعب الإيمان للبيهقي، أيا كان مصدره، وأن رواية ابن أبي شيبة، عن عبدالرحيم، هي مرسلة فقط.

مما يدل على ذلك، أن الطبراني بعد أن روى الحديث، في المعجمين . الأوسط والصغير .، قال: "لم يرو هذا الحديث عن مطرف إلا ابن فضيل". ويُحمل كلام الطبراني . على اعتبار أن الرواية عند البيهقي عن ابن أبي شيبة مرسلة .: أنه لم يروه متصلا عن مطرف، إلا ابن فضيل. أما عبدالرحيم فقد رواه عن مطرف مرسلا.

ومن الأدلة على ذلك أيضا: ما قاله الدارقطني، في العلل ١٢٣/٤ (٤٦٢)، عن الحديث، قال: "هو حديث يرويه المنهال بن عمرو، واختلف عنه: فرواه مطرف بن طريف، عن المنهال. فأسنده إسماعيل بن بنت السدي، عن محمد بن فضيل، عن مطرف، عن المنهال بن عمرو، عن ابن الحنفية، عن علي. وخالفه موسى بن أعين ، وأسباط بن محمد ، وغيرهما ، فرووه عن مطرف، عن المنهال، عن ابن الحنفية مرسلا". ثم قال: "وهو أشبه بالصواب". يعني: رواية الإرسال. فلم يذكر الدارقطني، من الرواة عن مطرف، ممن وصل الحديث، إلا محمد بن فضيل. وهو في مقام ذِكر كل من يعرفهم من الرواة المقبولين، عن مطرف، ممن وصل الحديث، لأنه في مقام الترجيح. ثم ذكر الرواة عن مطرف، =

طُرق ذكرها الدارقطني للحديث مرسلاً:

سُئل الدارقطني، في العلل ١٢٣/٤ (٤٦٢)، عن الحديث، ولم يُذكر منه إلا طرفه، وهو قوله: "لدغت النبي ﷺ عقرب، وهو يصلي".

فذكر أن محمد بن فضيل وصله، في روايته عن مطرف، به. ثم قال: "وخالفه: موسى بن أعين، وأسباط بن محمد، وغيرهما. فرووه عن مطرف، عن المنهال، عن ابن الحنفية؛ مرسلا. وكذلك رواه حمزة الزيات، عن المنهال، عن ابن الحنفية مرسلا. وهو أشبه بالصواب".

ورواية موسى بن أعين الجزري أبو سعيد،، وأسباط بن محمد بن عبد الرحمن الكوفي، عن مطرف، عن المنهال. ورواية حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، عن المنهال. بحسب ما ذكر الدارقطني، لم أقف عليهن بعد طول بحث، ولم أجد من ذكرهن من أهل العلم، السابقين والمعاصرين، إلا نقلا عن الدارقطني.

شاهد للحديث عن عبدالله بن مسعود:

أخرج ابن عدي، في الكامل، ٢٩٠/٢ (٤٤٥). في ترجمة الحسن بن عمارة البجلي أبي محمد الكوفي، من طريقه، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود واسمه عامر، عن عبدالله بن مسعود. بمثل حديث علي. وفيه ذِكر المعوذتين فقط، دون الإخلاص والكافرون.

وهذا الحديث، فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين أبي عبيدة بن مسعود، وأبيه. فقد نص المزي، في تهذيب الكمال، ٦١/١٤ (٣٠٥١)، في أول ترجمة أبي عبيدة: أنه لم يسمع من أبيه. وأورد ابن

=ممن أرسل الحديث، فقال: "موسى بن أعين، وأسباط بن محمد، وغيرهما". فيدخل في قوله: "وغيرهما"، عبدالرحيم.

وأيضاً فإن الألباني، في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٨٩/٢ (٥٤٨)، أورد الإسناد الموصول لحديث علي: عن محمد بن فضيل، عن مطرف. ونقل قول الطبراني: "لم يروه عن مطرف، إلا ابن فضيل". ثم قال: "هو ثقة"، ثم أورد الإسناد المرسل: عن عبدالرحيم بن سليمان، عن مطرف. وقال: "ولا يضر الموصول، لما تقرر أن زيادة الثقة مقبولة". وواضح من كلامه أنه يرى أن رواية عبدالرحيم، هي مرسلة فقط، وليست له رواية موصولة.

حجر، في تهذيب التهذيب ٦٥/٥ (١٢١)، في ترجمته: أقوال جماعة من المحدثين، يذكرون: أنه لم يسمع من أبيه. سواء مما اختصره من تهذيب الكمال، أو زاده.

الثانية: جرح النقاد للحسن بن عمارة.

وحديث ابن مسعود، مع الانقطاع اليسير في إسناده، ومع ضعف حسن بن عمارة، إن لم يكن شديدا؛ فإنه يصلح أن يكون شاهدا لحديث علي الموصول، يقويه.

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الألباني، في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤٧/٢ (٥٤٨)، حيث أورد الإسناد الموصول لحديث علي، ونقل قول الطبراني: "لم يروه عن مطرف، إلا ابن فضيل". ثم قال: "هو ثقة، من رجال الشيخين". ثم أورد المرسل، وقال: "ولا يضر الموصول، لما تقرر أن زيادة الثقة مقبولة. لاسيما وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن مسعود". ثم ذكر طرفاً منه، وقال: "أخرجه ابن عدي في الكامل، بسند ضعيف".

فلم يجعله شديد الضعف، وجعله شاهدا لحديث علي.

وأورد محمد بن طاهر المقدسي، في ذخيرة الحفاظ، ١٧٨٧/٣ (٤٠٧٣)، حديث ابن مسعود، من طريق الحسن بن عمارة، وقال: "والحسن، هذا متروك الحديث".

وقال ابن حجر، في التقريب،١٦٢/١ (١٢٦٤)، في الحسن بن عمارة: "متروك".

وأطال ترجمته في تهذيب التهذيب، ٢٦٣/٢ (٥٣٢). وظهر لي من مجموع أقوالهم: أن أقل أمره أنه متروك، ومنهم من اتهمه بوضع الحديث، والزيادة في الحديث. ثم إذا أضفت إلى ذلك الانقطاع أيضا، يتبين أن هذا الحديث لا يرقى لأن يكون شاهدا لحديث علي، يتقوى به. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

بناء على الطريقين السابقين، يتبين لنا أن محمد بن فضيل روى الحديث موصولا، ورواه عبدالرحيم بن سليمان مرسلاً. كلاهما عن مطرف بن طريف، عن المنهال بن عمرو.

أما الحديث مرسلاً، فإسناده حسن إلى محمد بن الحنفية؛ لحال المنهال بن عمرو، شيخ مطرف بن طريف، في الإسناد. قال ابن حجر . في التقريب، ص٥٤٧ (٦٩١٨) .:

"صدوق، ربما وهم". وأخرج له البخاري. لكن الحديث بهذا الإسناد، ضعيف من جهة الإرسال.

أما الحديث موصولاً، وهو من طريق محمد بن فضيل، عن مطرف بن طريف، به.

فقد حسن إسناده، الهيثمي، في مجمع الزوائد، ١١١/٥. ومحمد بن يوسف الصالحي، في سبل الهدى، ٢٠٥/١٢.

وصححه الألباني، بحسب ما نقلته عنه آنفاً، معتمداً على أن رواية الوصل، هي من زيادة الثقة، وهي مقبولة. إضافة إلى أن للحديث شاهدا، وهو حديث ابن مسعود، وذكر أنه ضعيف. وذكرتُ أنه ظهر لي أن ضعفه شديد، بناء على أقوال النقاد في راويه.

وصححه الضياء المقدسي، بإخراجه له في الأحاديث المختارة . ١ / ٣٤٥ (٧٢٢)، إلا أن لفظه ليس فيه قراءة السور، وهو موطن الشاهد، وهو موضوع هذا البحث، ولذا فإن تصحيحه هذ ليس بذاك الثقل، عند الترجيح بين الأقوال.(١)

وأما الدارقطني فرجح الرواية المرسلة، على الرواية الموصولة. حيث أورد الموصولة، ثم المرسلة، ثم قال عن المرسلة: "وهو أشبه بالصواب". وحجته في ذلك . حسب ما سبق نقله .: أن محمد بن فضيل، تفرد برواية الوصل عن مطرف، عن المنهال. وهو ما ثبت لي عند تخريجي للحديث. لكن لم أقف على من روى الرواية المرسلة، إلا راوٍ واحد أيضا عن مطرف: وهو عبدالرحيم بن سليمان. وأضاف الدارقطني: موسى بن أعين،، وأسباط بن محمد، عن مطرف. وأضاف أيضاً: حمزة الزيات، عن المنهال. وذكرت أني لم أقف على هذه الطرق،

(١) ولفظه: "أتت النبي ﷺ عقرب، وهو يصلي، فقال: لعنك الله، لا تدعين نبياً، ولا غيره. ثم دعا بماء وملح، فجعل يرشه عليها". ويغلب على الظن، أن هناك سقطا في المتن، في الأحاديث المختارة. لأننا لو حملنا اللفظ على ظاهره، لأدى إلى معنى فاسد. وهو أن الرسول تكلم في الصلاة، وأنه رش الماء والملح على العقرب. لكن يُحمل على أنها لدغته ﷺ، فرش الماء والملح على مكان اللدغ. وإذا حملنا على أن هناك سقطا فيما سبق، فنحمل أيضا أن هناك سقطا، أو اختصاراً للحديث، في ما يتعلق بقراءة السور، لأنه لم يرد في حديث العقرب، أنه دعا بماء وملح، إلا ومعه القراءة، ولم يرد إلا في حديث علي.

لكن لا شك أن ذِكر الدارقطني لها، مع سعة علمه بالعلل والرجال، مما يقوي رواية الإرسال، ويضعف رواية الوصل، ويحكم عليها بالشذوذ.

ثم نجد أن محمد بن فضيل، قال عنه ابن حجر، في التقريب، ص٥٠٢ (٦٢٢٧): " صدوق عارف، رمي بالتشيع". وأخرج له الجماعة. وروى عنه في هذا الحديث: راويان، أحدهما: إسماعيل بن موسى، قال ابن حجر، في التقريب، ص١١٠ (٤٩٢): "صدوق يخطىء، رمي بالرفض". وهو أشد من التشيع. والثاني: عباد بن يعقوب الأسدي. قال ابن حجر، في التقريب، ص٢٩١ (٣١٥٣): "صدوق، رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان، فقال :يستحق الترك". هذا هو طريق الوصل، وأفضل أحواله أن يكون حسناً.

أما طريق الإرسال، فرواه ابن أبي شيبة، عن عبدالرحيم بن سلميان، عن مطرف بن طريف، وهو إسناد مسلسل بالثقات، وعبدالرحيم بن سليمان، قال عنه ابن حجر، في التقريب، ص٣٥٤ (٤٠٥٦): "ثقة، له تصانيف". ثم أضف إلى ذلك الطرق الأخرى، التي ذكرها الدارقطني: موسى بن أعين،، وأسباط بن محمد،، عن مطرف. وحمزة الزيات، عن المنهال. جميعهم ثقات.

وعليه فإني أتوقف عن الحكم على رواية الوصل هذه، والترجيح بين الأقوال.

لكن هناك زيادة في بعض روايات الوصل، لم ترد في المرسلة، وهي: قراءة سورة الكافرون. وهي زيادة لها قيمتها . إن صحت .؛ لأن الرقية بالمعوذتين والإخلاص، ثابتة بأحاديث صحيحة صريحة، كما سبق في الفصل الأول. والحاجة هنا هو إلى إثبات الرقية بالكافرون. والذي يظهر لي أنها زيادة منكرة.

ففي رواية الإرسال، من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن مطرف، ورد فيها: قراءة المعوذتين فقط.[1]

(١) أما الطرق التي ذكرها الدارقطني، في العلل، لرواية الإرسال: فلم يرد من متنها في الكتاب المذكور، إلا طرفاً منه، وهو: "لدغت النبي ﷺ عقرب، وهو يصلي".

وفي رواية الوصل، عن محمد بن يحيى بن منده،، وعباس بن الفضل، كلاهما: عن إسماعيل بن موسى، عن محمد بن فضيل، عن مطرف. ورد فيها: قراءة المعوذتين، مع الإخلاص، فقط.

وتفرد الأشناني في روايته، عن إسماعيل بن موسى،، وعباد بن يعقوب، عن مطرف: بذكر سورة الكافرون، إضافة إلى المعوذتين. وتفرد الطبراني، بإخراج هذه الرواية، عن الأشناني، عن أسماعيل،، وعباد.

وهؤلاء الرواة الثلاثة، الذين اختلفوا في النقص والزيادة، المتعلقة بسورة الكافرون، وهم: محمد بن يحـــــي بـــن مندة، وعباس بن الفضل، والأشناني. جميعهم ممن تقبل روايتهم، وليس فيهم مطعن.[1] لكن ليس الكلام على هؤلاء الرواة الثلاثة، والترجيح بينهم، وإنما من فوقهم.

فبناء على الروايات المذكور: فإن إسماعيل بن موسى: كان يروي الحديث مرة بلفظ فيه سورة الكافرون، ومرة بدونها. وأما عباد بن يعقوب، فليس له إلا رواية واحدة، متضمنة سورة الكافرون. وهذا الاضطراب في روايتهما، وهم في أحسن أحوالهم ممن يحسن حديثهم، لا شك أنه يضعف هذه الزيادة.

ثم هذا الطريق الذي متنه مضطرب، هناك من ضعفه لمخالفته طريقاً آخر أقوى منه، وهذا الطريق الآخر الأقوى، جاء من غير هذه الزيادة (الكافرون)، وهو طريق عبدالرحيم بن سليمان.

---

(١) محمد بن يحيى بن منده، قال أبو الشيخ، في طبقات المحدثين، ٤٤٢/٣ (٤٤٦): "كان أستاذ شيوخنا، وإمامهم، ومن يأخذوا [كذا] عنه". وقال ابن خلكان، في وفيات الأعيان، ٢٨٩/٤ (٦٢٠): "الحافظ المشهور، صاحب كتاب تاريخ اصبهان، كان أحد الحفاظ الثقات". وعباس بن الفضل الأسفاطي، قال الدارقطني. في رواية (سؤالات) الحاكم، ١٢٨/١ (١٤٣) .: "صدوق". وقال الصفدي، في الوافي بالوفيات، ٣٧٦/١٦ (٣): "كان صدوقا، حسن الحديث". ومحمد بن الحسين بن حفص الأشناني، قال الدارقطني . في رواية (سؤالات) حمزة السهمي، ص٨٠ (١٥) .: "ثقة مأمون". وتبعه أبو سعيد السمعاني، في الأنساب، ١٧٠/١، فقال: " ثقة صالح مأمون".

وكذلك هذه الزيادة (سورة الكافرون) لم ترد في حديث عبدالله بن مسعود، والذي ذكرت أنه ضعيف جداً، ولا يصلح أن يكون شاهدا لرواية الوصل، وأن الألباني جعله شاهدا لها، مع تضعيفه للحديث.

وهذا كله يبين أن هذه الزيادة منكرة.

وهي أيضا منكرة من جهة التفرد، فإن الرقية بالمعوذتين مع الإخلاص، ثابتة بأحاديث صحيحة صريحة، بحسب ما ورد في الفصل الأول. ورواية الوصل بدون سورة الكافرون، يمكن تصحيحها لأن ليس في متنها نكارة، أما زيادة سورة الكافرون، ففيه نكارة، فلم أجد ذكر للرقية بها، في الأحاديث المرفوعة، سواء كانت صحيحة أو موضوعة . في حدود بحثي الموسع .، ولا فيما هو موقوف على الصحابة، الصحيح منها والضعيف، في حدود بحثي المقتصد في ذلك. والله أعلى وأعلم.

ومن حسن الحديث أو صححه، ممن نقلت كلامهم آنفا، وهم الهيثمي، والصالحي، والألباني . من المعاصرين . ذكروا الحديث عند كلامهم عنه، متضمنا سورة الكافرون، لكن في مثل هذه الأحوال قد يراد بالتصحيح أصل الحديث، دون الاختلاف في اللفظ بين الروايات، إن وجد. والدليل أن مقصدهم هو أصل الحديث، أن الصالحي في تحسينه للحديث عزاه إلى الطبراني وأبي نعيم، ورواية أبي نعيم ليس فيها ذكر الكافرون. وكذا في كلام الألباني عن الحديث، عزاه إلى الطبراني وأبي نعيم والخلال، ورواية الأخيرين ليس فيها ذكر الكافرون.

الفصل الثالث

القراءة على الحامل إذا دنا ولادها آية الكرسي، وآية: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ... ﴾، وتعويذها بالمعوذتين

روى ابن السني . في عمل اليوم والليلة، ٥٧٧/١ (٦٢٠) .: عن علي بن محمد بن عامر بن عمرو أبي الحسن النهاوندي، عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن خنيس أبي جعفر، عن موسى بن محمد بن عطاء، عن بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي الحمصي، قال: حدثني عيسى بن إبراهيم القرشي، عن موسى بن أبي حبيب، قال: سمعت علي بن الحسين (بن علي بن أبي طالب)، يحدث عن أبيه، عن أمه فاطمة . رضى الله عنهم .: "أن رسول الله ﷺ . لما دنا ولادها .، أمر أم سليم، وزينب بنت جحش، أن تأتيا فاطمة، فتقرءا عندها: آية الكرسي[١]، و﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ ﴾[٢] إلى آخر الآية، وتعوذاها بالمعوذتين"

موسى بن أبى حبيب الحمصي، قال ابن أبي حاتم . في الجرح والتعديل، ١٤٠/٨ (٦٣٣) .: ضعيف الحديث. وقال الذهبي . في الميزان، ٥٣٩/٦ (٨٧٠٣).: خبره ساقط.

والراوي عنه: عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي القرشي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال البخاري، والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث.[٣]

أما موسى بن محمد بن عطاء أبو الطاهر المقدسي، فهو كذاب.[٤]

والحديث موضوع.

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً ... ﴾ الآية ٥٤: الأعراف.

(٣) ترجمته في: الكامل، ٢٥٠/٥ (١٣٩٤). ميزان الاعتدال، ٣٧١/٥ (٦٥٥٢).

(٤) ترجمته في: الضعفاء، للعقيلي، ١٦٩/٤ (١٧٤٣). الجرح والتعديل، ١٦١/٨ (٧١٥). ميزان الاعتدال، ٥٥٩/٦ (٨٩٢٢).

الفصل الرابع

سورة الفاتحة

الحديث الأول

رقية لديغ بسورة الفاتحة

عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، قال: "انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم. فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء. فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا. فصالحوهم على قطيع من الغنم. فانطلق يتفل عليه[1]، ويقرأ: ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾.[2] فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة. قال: فأوفوهم جعلهم، الذي صالحوهم عليه. فقال بعضهم: اقسموا. فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ، فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا. فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا له. فقال: وما يدريك أنها رقية؟! ثم قال: قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما. فضحك رسول الله ﷺ".

رواه البخاري، ٢/٧٩٥ (٢١٥٦). ومسلم، ٤/١٧٢٨ (٢٢٠١).

---

(١) قال ابن حجر: "فانطلق يتفل ـ بضم الفاء وبكسرها ـ، وهو: نفخ معه قليل بزاق ... . قال بن أبي حمزة: محل التفل في الرقية، يكون بعد القراءة؛ لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق، فتحصل البركة في الريق الذي يتفله". فتح الباري، ٤/٤٥٦ (٢١٥٦).

(٢) في رواية مسلم: "بفاتحة الكتاب".

وعن عبدالله بن عباس . رضي الله عنهما .: "أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء، فيهم لديغ . أو سليم .، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق؟ إن في الماء رجلاً لديغاً . أو سليما .. فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب، على شاء، فبرأ. فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً؟! حتى قدموا المدينة. فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً! فقال: رسول الله ﷺ: إن أحق ما أخذتم عليه أجراً، كتاب الله ".

رواه البخاري، ٥/٢١٦٦ (٥٤٠٥).

وقد ورد حديث بنحوهما، عن خارجة بن الصلت، عن عمه، قال: أقبلنا من عند النبي ﷺ، فأتينا على حي من العرب ..." الحديث. وهو الحديث الثاني في هذا الفصل.

ويرى ابن حجر أن حديث أبي سعيد الخدري، وحديث ابن عباس، في قصة واحدة، بخلاف حديث خارجة. حيث قال، في فتح الباري، ٤/٤٥٥ (٢١٥٦) . في حديث أبي سعيد .: "وقد رواه الباقون، فلم يشكوا في أنه لديغ، ولا سيما تصريح الأعمش بالعقرب،[(١)] وكذلك ما سيأتي في فضائل القرآن، من طريق معبد بن سيرين، عن أبي سعيد، بلفظ: أن سيد الحي سليم[(٢)]. وكذا في الطب من حديث ابن عباس[(٣)]: أن سيد الحي سليم.[(٤)]

(١) يعني: رواية الأعمش، عن جعفر بن إياس بن أبي وحشية، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري. وجاء فيه: "فلدغ سيدهم، فأتونا، فقالوا: هل فيكم من يرقي من العقرب؟ .." الحديث. رواه الترمذي، ٤/٣٩٨ (٢٠٦٣). وابن ماجه، ٢/٧٢٩ (٢١٥٦). والنسائي، في السنن الكبرى، ٤/٣٦٤ (٧٥٣٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، ٤/١٩١٣ (٤٧٢٠). وشرحه في: فتح الباري، ٩/٥٤ (٤٧٢١).

(٣) يريد ابن حجر أن يؤكد أن المريض في حديث أبي سعيد الخدري، لديغ، وليس مصابا في عقله، فاستشهد بما ورد في حديث ابن عباس؛ لأنه يرى أن الحديثين حديث واحد، كما ذكرت.

(٤) الذي وجدته في كتاب الطب، من صحيح البخاري، ٥/٢١٦٦ (٥٤٠٥)، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم . بحسب الطبعة التي اعتمدت عليها .، قوله: "إن في الماء رجلاً لديغاً، أو سليماً". هكذا على الشك. وهو ذات المتن الذي سقته، في صلب البحث.

والسليم هو اللديغ. نعم، وقعت للصحابة قصة أخرى، في رجل مصاب بعقله، فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب، فبرأ ... من طريق خارجة بن الصلت عن عمه ... فالذي يظهر أنهما قصتان".

ثم أكد ذلك أيضا، عند شرحه لحديث ابن عباس، ١٠/ ١٩٩ (٥٤٠٥).

ويظهر من صنيع الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في تبويبه لحديث أبي سعيد ـ ٢/٧٩٥ (٢١٥٦) ـ، أنه يرى أن حديث أبي سعيد وابن عباس في قصة واحدة؛ حيث بوب له بقوله: "باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، وقال بن عباس: عن النبي ﷺ: أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله".

فذكر في تبويبه طرفا من حديث ابن عباس، ثم أورد في الباب حديث أبي سيعد فقط، وأورد حديث ابن عباس، في موطن آخر من صحيحه.

وذهب زين الدين العراقي أيضا، في التقييد والإيضاح، ص٤٢٩، إلى أن حديث سعيد مغاير لحديث عم ابن الصلات، ثم قال: " ولا مانع من أن يقع ذلك لجماعة".

الحديث الثاني

رقية معتوه بسورة الفاتحة

عن خارجة بن الصلت، عن عمه، قال: أقبلنا من عند النبي ﷺ، فأتينا على حي من العرب، فقالوا: أنبئنا أنكم جئتم من عند هذا الرجل بخير، فهل عندكم دواء أو رقية؟ فإن عندنا معتوها في القيود. فقلنا: نعم. فجاؤوا بالمعتوه في القيود، فقرأت بفاتحة الكتاب، ثلاثة أيام، غدوة وعشية، أجمع بزاقي ثم أتفل. فكأنما نشط من عقال. فأعطوني جعلا، فقلت: لا، حتى أسأل النبي ﷺ. فسألته: فقال: "كل، لعمري، من أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق".

رواه زكريا بن أبي زائدة ،، وعبد الله بن أبي السفر ،، وإسماعيل بن أبي خالد: عن الشعبي، عن خارجة.

أما رواية زكريا بن أبي زائدة، فهي عند: ابن أبي شيبة . في مسنده، ١٤٣/٢ (٦٣٢) .، عن علي بن مسهر. وعند أحمد، ٢١٠/٥ (٢١٨٨٤)، عن يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح. وعند أبي داود . ١٣/٤ (٣٨٩٦) .، وابن حبان . ٤٧٤/١٣ (٦١١٠) .؛ كلاهما من طريق يحي بن سعيد القطان. وعند ابن حبان أيضا . في الموضع السابق .، والحاكم . ٧٤٧/١ (٢٠٥٥) .؛ كلاهما من طريق يزيد بن هارون. وعند الحاكم أيضا . في الموضع السابق.، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين. وعند الدارقطني . ٢٩٦/٤ (١٠٠) . من طريق يزيد بن عبد العزيز بن سياه. وعند أبي نعيم . في معرفة الصحابة، ٣٠٧٩/٦ (٣٠٧٩) . من طريق مرجى بن رجاء. سبعتهم عن زكريا بن أبي زائدة.

وقد صرح زكريا بن أبي زائدة بالتحديث: عند أحمد، من طريق وكيع؛ وعند أبي داود. قال فيهما: "حدثني عامر".[1]

وأما رواية عبدالله بن أبي السفر، فرواها عنه شعبة بن الحجاج. ومن طريق شعبة: أخرجه أحمد، ٥/٢١١ (٢١٨٨٥). وأبو داود، ٤/ ١٣ (٣٨٩٧). والنسائي، في السنن الكبرى، ٤/٣٦٥ (٧٥٣٤)، ٦/٢٥٥ (١٠٨٧١). والطحاوي، في شرح معاني الآثار، ٤/١٢٦. وابن قانع، في معجم الصحابة، ١/١٧٤ (١٨٧). وابن السني، في عمل اليوم والليلة، ١/٥٦٣ (١٠٣٢). والدارقطني، في سننه، ٤/٢٩٧ (١٠٣). والثعلبي، في تفسيره، ١/١٢٩. والبيهقي، في شعب الإيمان، ٢/٤٤٩ (٢٣٦٥). والدعوات الكبير . ٢/٣٠٧ (٥٢٢).

وأما رواية اسماعيل بن أبي خالد، فرواها عنه وكيع بن الجراح، وأخرجها ابن قانع . في معجم الصحابة، ١/١٧٤ (١٨٧).

وورد الحديث مرسلا، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن خارجة: "أن عمه مر على قوم، وعندهم مجنون موثق في الحديد ..." الحديث. يعني: لم يصرح خارجة، أنه سمع من عمه.

أخرجه ابن أبي شيبة، في مسنده . ٢/١٤٣ (٦٣١)، عن يزيد بن هارون. والدارقطني، ٤/٢٩٧ (١٠١)، من طريق يزيد بن هارون. والدارقطني أيضاً، في الموضع السابق، حديث (١٠٢)، من طريق محمد بن عبيد. والطبراني . ١٧/١٩٠ (٥٠٩)، من طريق أبي نعيم الفضيل بن دكين. وأبو نعيم، في معرفة الصحابة، ٢/٩٧٣ (٢٥٠٢)، من طريق مرجى بن رجاء. أربعتهم عن زكريا بن أبي زائدة.

---

(١) زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي، ثقة، لكنه يدلس، وخاصة عن الشعبي. وقد ذكره سبط ابن العجمي، في التبيين لأسماء المدلسين، ص٨٢ (٢٣). وجعله ابن حجر، في طبقات المدلسين، ص٣١ (٤٧)، من رواة المرتبة الثانية، وهم من قال في حقهم، في المصدمة، ص١٣ .: "من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه، في جنب ما روى، كالثوري. أو كان لا يدلس الا عن ثقة، كابن عيينة". وترجمته في: تهذيب التهذيب، ٣/٢٨٤ (٦١٦).

وورد الحديث مرسلاً أيضاً، بإسناد فرد، لم يذكر فيه خارجة عمه. وهو ما أخرجه ابن أبي عاصم، في الآحاد والمثاني، ١٥٣/٥ (٢٦٩١)، عن محمد بن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن خارجة، قال: "مر رجل بأهل ماء، ورجل يشتكي ..." الحديث.

ومن التخريج السابق يتبين لنا: أن من روى الحديث موصولاً فقط، عن الشعبي، هما: عبدالله بن أبي السفر، وتفرد عنه شعبة. وإسماعيل بن أبي خالد، وتفرد عنه وكيع.

وأما زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي؛ فرواه عنه جماعة متصلا، ورواه عنه جماعة مرسلا.

وللشعبي متابع، وهو قيس بن أبي حازم البجلي، لم يروه عن خارجة إلا مرسلا، بإسناد فرد، إلا أنه مسلسل بالثقات. ما عدا محمد بن أبي عمر، وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، صاحب "المسند"، وهو صدوق.(١)

وعليه فإن الحديث ـ موصولا ومرسلا ـ ثابت إلى خارجة بن الصلت البُرْجُمي الكوفي ، مع كثرة الطرق التي أوردتها، وأكثرها صحيحة. ويعني هذا: أن خارجة، كان يرويه مرة موصولا، ومرة مرسلا.

وعم خارجة بن الصلت صحابي، لا يضر الجهل باسمه.(٢)

لكن يبقى الكلام على خارجة نفسه، فهو قليل الحديث، ولم أجد فيه جرح ولا تعديل إلا للمتأخرين. سوى أن ابن حبان، حيث ذكره في الثقات، ٢١١/٤ (٢٥٤٦). قال

(١) ترجمته: تهذيب التهذيب، ٤٥٧/٩ (٨٤٩).

(٢) سماه كل من ابن حبان، وابن عبدالبر، والمزي: "علاقة بن صحار السليطي". قال ابن حبان: "وسليط من بني تميم". وقال ابن الأثير ـ في تسميته ـ: "العلاء، وقيل: علاثة بن صحار السليطي". وسماه خليفة بن خياط: "عبد الله بن عبثر بن عبد قيس بن خفاف من بنى عمرو بن حنظلة من البراجم". وقيل غير ذلك في اسمه، ولا يُذكَر في ترجمته إلا أنه عم خارجة بن الصلت، الذي روى عنه الحديث المذكور. يُنظر: الطبقات، لخليفة، ٤٦/١. صحيح ابن حبان، ٤٧٥/١٣ (٦١١٠). الاستيعاب، لابن عبدالبر، ١٢٤٤/٣ (٢٠٤٠). أسد الغابة، لابن الأثير، ٨٤/٤ (٣٧٣٦). تهذيب الكمال، للمزي.

الذهبي . في الكاشف، ٣٦١/١ (١٣٠١) .: "محله الصدق". وقال ابن حجر . في ترجمته، في تهذيب التهذيب، ٦٦/٣ (١٤٥) .: "قال بن أبي خيثمة: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه، فهو ثقة، يحتج بحديثه".[1] إلا أن ذلك لم يشفع له عنه عند ابن حجر، فقال . في التقريب، ص١٨٦ (١٦١٠) . : "مقبول". وهي المرتبة التي قال عنها في مقدمة التقريب: "من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث". وخارجة في هذا الحديث ليس له متابع.

والحديث . موصولاً .: صححه ابن حبان، بإخراجه له في صحيحه. وصحح إسناده الحاكم، حيث قال . بعد إخراجه .: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وصحح إسناده النووي أيضاً، في الأذكار، ص١٠٣ (٣٧٧)، بعد أن عزاه إلى سنن أبي داود. وتبعه في ذلك، الشوكاني، في تحفة الذاكرين، ص٣٢٠.

ولم أجد من أعلَّ الرواية الموصولة للحديث، بالرواية المرسلة، ولا من ضعف الحديث.

ولذا فإن الحديث حسن الإسناد، واعتمادي في ذلك على تصحيح هؤلاء الأئمة، وقول الذهبي في راويه: "محله الصدق". وتوثيق ابن حبان له أيضاً. وتحسيني له بناء على حال خارجة بن الصلت. والرواية ليس فيها نكارة، فالرقية بالفاتحة، وجواز أخذ الجعل على الرقية، ثابت من غير هذه الرواية. والحافظ ابن حجر . رحمه الله . لم يتكلم في الحديث نفسه، ويظهر لي لو تكلم لحسنه، فمن ملاحظاتي على صنيع ابن حجر، أنه يصحح أحياناً إسنادا، أو يحسنه، من طريق راوٍ ضعفه في "التقريب"، والله أعلم.

(١) الذي وجدته في الجرح والتعديل ٣٢٣/٦ (١٨٠٢)، قول ابن أبي حاتم: "انا أبو بكر بن أبي خيثمة . فيما كتب إليَّ .، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا روى الشعبي ..." وساق الخبر، كما هو أعلاه.

الفصل الخامس

رقية ابن مسعود لمصاب بـ ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ إلى آخر المؤمنون

عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه .: "أنّه مرَّ بمصاب مبتلى، فقرأ في أذنه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾، حتى ختم السورة[1]. فبرئ. فقال له رسول الله ﷺ: ماذا قرأت في أُذنه؟ فأخبره. فقال: "والذي نفسي بيده، لو أنَّ رجلا موقناً قرأها على جبلٍ، لزال".

مدار الحديث على عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، واختلف عليه فيه:

فرواه الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس، عن عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبائي، عن حنش بن عبد الله بن عمرو أبي رشدين الصنعاني، عن عبدالله بن مسعود. فرواه موصولاً، من مسند عبدالله بن مسعود.

أخرجه أبو يعلى، ٤٥٨/٨ (٥٠٤٥)، عن داود بن رُشَيْد الهاشمي الخوارزمي، عن الوليد بن مسلم. وعن أبي يعلى أخرجه ابن السني، في عمل اليوم والليلة، ص٥٨٥ (٦٣١). وأخرجه الطبراني، في الدعاء، ٣٣١/١ (١٠٨١). وأبو نعيم، في الحلية، ٧/١. والثعلبي، في الكشف والبيان، ٦١/٧. ثلاثتهم من طريق داود بن رُشَيْد، عن الوليد بن مسلم.

(١) من آية ١١٥ إلى ١١٨: سورة المؤمنون.

ورُوي من طرق، عن: النضر بن عبد الجبار أبي الأسود،، وعبدالله بن وهب بن مسلم القرشي،، وعفيف بن سالم الموصلي أبي عمرو،، وبشر بن عمر الزهراني البصري؛ أربعتهم عن ابن لهيعة، عن ابن هبيرة، عن حنش بن عبدالله: أن رجلاً مصاباً مُرَّ به على عبدالله بن مسعود، فقرا في أذنه ..." الحديث. فرووه مرسلاً، حيث لم يقل فيه حنش: عن عبدالله بن مسعود.

أخرجه القاسم بن سلام، في فضائل القرآن، ٤/٢ (٤٥١)، من طريق أبي الأسود. وأخرجه ابن أبي حاتم، في تفسيره، ٨/ ٢٥١٣ (١٤٠٧٠). والبيهقي، في الدعوات الكبير، ٣١١/٢ (٥٢٦). كلاهما من طريق عبدالله بن وهب. وأخرجه الخطيب، في تاريخ بغداد ٣١٢/١٢ (٦٧٥٤)، من طريق عفيف بن سالم[1]. وأخرجه البغوي، في تفسيره، ٤٣٢/٥، من طريق بشر بن عمر.

وكما هو ظاهر، فقد تفرد الوليد بن مسلم، برواية الحديث عن ابن لهيعة، في الرواية المتصلة، مخالفا بذلك جمع الثقات الذين رووا الحديث عن ابن لهيعة، مرسلا.

وهذا كلام النقاد، في الحديث موصولا . ولم أقف لهم على كلام في الرواية المرسلة .:

قال الهيثمي، في مجمع الزوائد، ١٩٨/٥ (٨٤٦٩): "وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح".

وقال البوصيري، في إتحاف الخيرة المهرة، ٤/ ٤٦٢ (٣٩٣٩): "هذا إسناد ضعيف".

(١) جاء في إسناد الحديث، في تاريخ بغداد: "حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل: حدثنا أبو عمرو وعفيف بن سالم الموصلي: أخبرنا ابن لهيعة". ولم أجد لأبي عمرو هذا ذِكر . بعد بحث .، ويغلب على الظن أن في الإسناد تصحيف، والصواب: "حدثنا أبو عمرو عفيف بن سالم الموصلي"، من غير حرف الواو قبل كلمة "عفيف". ورواية الخطيب، للحديث في تاريخ بغداد، هي في ترجمة عفيف بن سالم، وترجم له باسم: عفيف بن سالم أبي عمرو الموصلي مولى بجيلة. وترجم له أيضا ابن حجر، بهذه الكنية، في تهذيب التهذيب، ٢٠٩/٧ (٤٢٥).

وقال السيوطي، في اللآلئ المصنوعة، ٢٢٥/١: "وهذا الإسناد رجاله رجال الصحيح، سوى ابن لهيعة، وحنش، وحديثهما حسن". وتبعه في ذلك ابن عراق، في تنزيه الشريعة، ٣٣٤/١ (٢٣).

وفي والنقل الأخير خطأ، من جهة استثناء حنش الصنعاني، من رجال الصحيح، فقد أخرج له مسلم، وهو تابعي ثقة.[١]

ومن العرض السابق، يتبين لنا: أن الإسناد المرسل، هو حسن؛ لحال عبدالله ابن لهيعة. فهو ضعيف، أو صدوق، بحسب تردد أقوال النقاد فيه، إلا في نفر قليل من الرواة عنه، فحديثهم عنه أمثل من حديث غيرهم عنه، منهم عبدالله بن وهب،[٢] وهو أحد الرواة عنه في رواية الإرسال هذه، عند ابن أبي حاتم، والبيهقي. إلا أن الحديث بهذا الإسناد، هو ضعيف؛ لأجل الإرسال.

أما الإسناد موصولاً، فهو شاذ؛ لمخالفة الوليد بن مسلم، مجموع الثقات، عن ابن لهيعة، الذين رووه مرسلا، ومنهم: عبدالله بن وهب، والتي روايته عن ابن لهيعة، أمثل من غيره. إضافة إلى أن الوليد بن مسلم، وهو ثقة، إلا أنه كان يدلس تدليس التسوية[٣]، فربما هو من وصل الحديث، فإن حنش قد سمع من عبدالله بن مسعود.

ومن حسن إسناد الرواية الموصولة، إنما حسنه من جهة رجاله فقط، وهو بالفعل حسن الإسناد، لكنه ضعيف لأجل الشذوذ، إضافة إلى ما نسب إلى الوليد بن مسلم، من تدليس الشيوخ، ومع وجود سببه في هذه الرواية.

---

(١) ترجمته: تهذيب التهذيب، ٥٠/٣ (١٠٢).

(٢) ترجمة ابن لهيعة: تهذيب التهذيب، ٣٢٧/٥ (٦٤٨). تقريب التهذيب، ص٣١٩ (٣٥٦٣).

(٣) قال أبو مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الاوزاعي، عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم. وقال الدارقطني: كان الوليد يرسل، يروي عن الاوزاعي أحاديث، عند الاوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الاوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الاوزاعي عن نافع وعن عطاء. ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب، ١٣٥/١١ (٢٥٤).

وقد روى العقيلي الحديث، في الضعفاء، ١٦٣/٢ (٦٧٣)، في ترجمة سلام بن رزين قاضي أنطاكية. عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثت أبي بحديث، حدثنا به خالد بن إبراهيم أبو محمد المؤذن، عن سلام بن رزين قاضي أنطاكية، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود قال: ..." وأورد الحديث بتمامه. ثم أورد قول عبدالله بن أحمد بنفس الاسناد: قال أبي: "هذا الحديث موضوع، هذا حديث الكذابين، منكر الإسناد". ولم يذكر العقيلي في ترجمة سلام بن رزين، غير ذلك. والحديث مروي أيضا مع كلام الإمام أحمد، في العلل ومعرفة الرجال، له، ٤٦٣/٣ (٥٩٧٩)، رواية ابنه عبدالله. وأورده ابن الجوزي، في الموضوعات، ٢٥٦/١. والذهبي، في تلخيص الموضوعات، ص١٩٦ (٩٠٤)، وقال "سلام بن رزين مجهول، وكأنه وضعه".

وحُكْم الإمامِ أحمد على الحديث بالوضع، المراد به بهذا الإسناد، ولذا قال: "منكر الإسناد". فقد أورد السيوطي، في اللآلئ المصنوعة، ٢٢٥/١، ما أورده العقيلي، ثم قال: " قلت: له طريق، أخرجه أبو يعلى ...". ثم ساق إسناد أبي يعلى مع الحديث، ثم الروايات الأخرى، ثم قال: "وهذا الإسناد رجاله رجال الصحيح ... ". إلى آخر ما نقلته عنه آنفا. وتبعه في ذلك؛ ابن عراق، والشوكاني.[1]

(١) ينظر: تنزيه الشريعة، لابن عراق، ٣٣٤/١ (٢٣). الفوائد المجموعة، للشوكاني، (٢٦).

الفصل السادس

رقية الرسول ﷺ لأحد أصحابه بآيات وسور متفرقة

عن أبي بن كعب . وفي رواية: أبي ليلى .، قال: "كنت عند النبي ﷺ، فجاء أعرابي، فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً، وبه وجع. قال: وما وجعه؟ قال: به لمم. قال: فأئتني به. فوضعه بين يديه، فعوذه النبي ﷺ: بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من أول سورة البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[1]، وآية الكرسي[2]، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة، وآية من آل عمران: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[3]، وآية من الأعراف: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[4]، وآخر سورة المؤمنين: ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾[5]، وآية من سورة الجن: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾[6]، وعشر آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وقل هو الله أحد، والمعوذتين. فقام الرجل، كأنه لم يشتك قط".

الحديث مداره على أبي جناب يحي بن أبي حية الكلبي، واختلف عليه فيه.

(١) الآية ١٦٣: من سورة البقرة، والآية بعدها.
(٢) سورة البقرة: آية ٢٥٥.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١٨.
(٤) سورة الأعراف: الآية ٥٤.
(٥) سورة المؤمنون: الآية ١١٦.
(٦) سورة الجن: الآية ٣.

الطريق الأول:

عن أبي جناب، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن الكوفي، عن جده عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب.

وهذا الطريق مداره على: محمد بن أبي بكر بن علي المُقدَّمي، عن عمر بن علي بن عطاء بن مُقدَّم المُقدَّمي، عن أبي جناب.

أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل، في زوائده على المسند (مسند أحمد بن حنبل، ١٢٨/٥ (٢١٢١٢))، عن محمد بن أبي بكر المُقدَّمي. وأخرجه الحاكم، ٤٥٨/٤ (٨٢٦٩). والبيهقي، في الدعوات الكبير، ٣١٣/٢ (٥٢٧). كلاهما: من طريق يوسف بن يعقوب القاضي. وأخرجه المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري، في الأمالي، ٣١٤/١، من طريق إبراهيم بن الحارث. وأخرجه قوام السنة الأصبهاني، في دلائل النبوة، ص١١٧ (١٢٢)، من طريق أبي بكر بن أبي عاصم. ثلاثتهم عن: محمد بن أبي بكر المقدمي.

وعليه ففي هذا الطريق، روى أبو جناب الحديث: عن عبدالرحمن بن أبي ليلى؛ بواسطة عبدالله بن عيسى. وجعله من مسند أبي بن كعب.

الطريق الثاني:

عن أبي جناب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه أبي ليلى.

أخرجه ابن ماجه، ٢ / ١١٧٥ (٣٥٤٩)، عن هارون بن حيان، عن إبراهيم بن موسى، عن عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي، عن أبي جناب.

والطبراني، في الدعاء، ص٣٣٠ (١٠٨٠)، عن أحمد بن المعلى الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن محمد بن مسروق بن معدان الكندي الكوفي، عن أبي جناب. ومن طريق الطبراني: أخرجه ابن عساكر، في تاريخ مدينة دمشق، ١٣٦/٦٤.

وعليه ففي هذا الطريق، روى أبو جناب الحديث: عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، من غير واسطة، وجعله من مسند أبي ليلى[1].

الطريق الثالث:

أخرجه ابن الأعرابي، في معجمه، ص٣٠٦ (٥٨٤)، عن محمد بن صالح بن عبدالرحمن الأنماطي الملقب بـ" كيْلجة"، عن محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي، عن بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي، عن إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري، عن أبي جناب، عن زُبَيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، قال: "جاء رجل إلى النبي ..." الحديث.

وعليه فرواه أبو جناب: عن عبدالرحمن بن أبي ليل، بواسطة: زبيد بن الحارث. وجعله من مسند أبي ليلى أيضاً.

الطريق الرابع:

أخرجه أبو يعلى، ١٦٧/٣ (١٥٩٤)، عن زكريا بن يحيى بن صبيح الملقب بـ"زحمويه"، عن صالح بن عمر الواسطي، عن أبي جناب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن رجل، عن أبيه، قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ ..." الحديث. وعن أبي يعلى: أخرجه ابن السني، في عمل اليوم والليلة، ٥٨٦/١ (٦٣٢).

فرواه أبو جناب: عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، من غير واسطة. إضافة إلى أن ابن أبي ليلى، رواه عن رجل مبهم، عن أبيه، ولم يسم فيه الصحابي.

(١) "أبو ليلى الأنصاري، صحابي، قيل: اسمه بلال، وقيل: بُلَيْل، وقيل: يسار، وقيل غير ذلك. وقيل: اسمه كنيته. ترجمته: الإصابة، ٣٥٢/٧ (١٠٤٧٢).

الحكم على الحديث:

الطريق الثاني، والرابع، ثابتان إلى أبي جناب، بإسناد لا ينزل عن مرتبة الحسن، وكذا من فوق أبي جناب.

وكذا رواة الطريق الأول، والثالث، إلا أن في الأول: عمر بن علي المُقدَّمي، وهو ثقة. وفي الثالث: بقية بن الوليد الكلاعي، وهو صدوق. وهما شديدا التدليس، وقد جعلهما ابن حجر، في كتابه طبقات المدلسين، من رجال المرتبة الرابعة[1]، وهي التي قال في حق رواتها ـ ص١٤ ـ: "من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، الا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل".

وأما أبو جناب، والذي عليه مدار هذه الأسانيد، فهو: "يحيى بن أبي حية الكلبي الكوفي أبو جناب، قال ابن سعد، وعثمان الدارمي، وابراهيم الجوزجاني، ويعقوب بن سفيان، وابن عمار: ضعيف. وقال يحيى القطان: لو استحللت أن أروي عن أبي جناب لرويت عنه حديث علي في التكبير. وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير. وقال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث. وقال العجلي: ضعيف الحديث، يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولا يكتب حديثه. وقال ابن خراش: كان صدوقا، وفي حديثه نكرة. وقال يزيد بن هارون، وأبو زرعة: صدوق. وقال أبو نعيم: ليس به بأس". هذا ملخص ما في تهذيب التهذيب، ١٧٧/١١ (٣٤٠)، مع التصرف، وحذفت منه كلامهم في تدليسه، فقد اتفقوا على أنه كان كثير التدليس، حتى من عدَّله. وقال ابن حجر ـ في التقريب، ص٥٨٩ (٧٥٣٧). ـ: "ضعفوه؛ لكثرة تدليسه".

وأما كلام النقاد في الحديث، فلم أقف لهم على كلام فيه، إلا من الطريق الأول، وهو: عن عمر بن علي بن عطاء بن مُقدَّم المُقدَّمي، عن أبي جناب، عن عبد الله بن عيسى بن عبدالرحمن الكوفي، عن جده عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب.

---

(١) الأول: ص٥٠، والثاني: ص٤٩. وترجمة المقدمي في: تهذيب التهذيب، ٣٢٠/٩ (٥٩٨). وترجمة بقية في: تهذيب التهذيب، ٤١٦/١ (٨٧٨).

قال الحاكم عقب إخراجه: "قد احتج الشيخان . رضي الله عنهما . برواة هذا الحديث كلهم، عن آخرهم، غير أبي جناب الكلبي، و الحديث محفوظ صحيح". وتعقبه الذهبي بقوله: "أبو جناب الكلبي، ضعفه الدارقطني[١]، والحديث منكر".

وقال ابن الجوزي، في العلل المتناهية، ٨٨١/٢ (١٤٧٧)، عقب روايته من طريق عبدالله بن أحمد: "أبو جناب: اسمه يحيى بن ابي حية، كان يحيى القطان، يقول: لا أستحل أن أروى عنه. وقال الفلاس: متروك الحديث.[٢] واما عبد الله بن عيسى: فغاية في الضعف".

وما نقله ابن الجوزي، عن يحيى القطان، لم أجده بهذا اللفظ، ويظهر أن ابن الجوزي تصرف في نقل العبارة، وما وجدته هو قول القطان: "لو استحللت أن أروي عن أبي جناب، لرويت عنه حديث علي في التكبير".[٣]

وكذا قول ابن الجوزي . في عبد الله بن عيسى .: غاية في الضعف. فبناء على قول النقاد فيه، بحسب ما ورد في ترجمته، ليس هو كذلك، نعم هناك من ضعفه، لكن وثقه الأكثرون.[٤]

وقال الهيثمي، في مجمع الزوائد، ١١٥/٥: "وفيه أبو جناب، وهو ضعيف لكثرة تدليسه، وقد وثقه ابن حبان[٥] وبقية رجاله رجال الصحيح".

وليس في كلام الهيثمي تصحيح للحديث؛ لأنه أعله بضعف أبي جناب، وتدليسه.

وحسنه السيوطي، في الإتقان، ٤٣٥/٢ (٦٠٦١).

---

(١) بإيراده له، في الضعفاء والمتروكين، ١٣٦/٣ (٥٧٤).

(٢) أورده ابن عدي، في الكامل، ٢١٢/٧. والمزي، في تهذيب الكمال، ٢٨٤/٣١ (٦٨١٧). كلاهما في ترجمة أبي جناب.

(٣) ينظر التعليق السابق.

(٤) قال ابن المديني: منكر الحديث. ووثقه: ابن معين، وابن خراش، والنسائي، والعجلي، والحاكم، وتبعهم ابن حجر. وقال شريك: كان رجل صدق اهـ. وأخرج له الشيخان، وفيه تشيع. ترجمته في: تهذيب التهذيب، ٣٠٨/٥ (٦٠٤). تقريب التهذيب، ص٣١٧ (٣٥٢٣).

(٥) الثقات، ٧ / ٥٩٧ (١١٦٣٩).

وبناء على كل ما سبق، فإن الحديث ضعيف؛ لخمس علل فيه، وهي:

الأولى: مدار هذه الأسانيد على أبي جناب، والحكم العدل فيه . بناء على قول النقاد فيه: أنه ضعيف.

الثانية: لو سلمنا بحكم من يرى أنه مقبول الحديث، فقد اتفقوا على أنه كثير التدليس، وهو هنا يروي الحديث بالعنعنة، في جميع طرقه. وهو ما أشار إليه البوصيري، حيث أورد بعض طرق الحديث، ثم نقل قول الحاكم: "هذا الحديث محفوظ صحيح". ثم قال: "كلا، مدار هذه الأسانيد على أبي جناب: يحيى بن أبي حية، وهو ضعيف، مدلس، وقد رواه بالعنعنة".[1]

الثالثة: في الطريق الأول، والثالث، مدلسان أيضاً، ممن لا تقبل روايتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، وهما: عمر بن علي المُقدَّمي، وبقية بن الوليد. وقد روياه بالعنعنة.

الرابعة: في الطريق الرابع راويان مبهمان: عن رجل، عن أبيه. ولا نعلم هل هذا الأب صحابي أولا؟ ونحن لا نعلم عين الراوي عنه.

الخامسة: الاضطراب في إسناده، من جهة الصحابي راوي الحديث؛ فمرة مروي من مسند أبي بن كعب، ومرة من مسند أبي ليلى، ومرة عن رجل مبهم، لا تُعلم صحبته. والاضطراب في إسناده أيضاً، من جهة شيخ أبي جناب، في الإسناد، فمرة عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى. ومرة: عن زبيد بن الحارث، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى. ومرة عن أبي ليلى، من غير واسطة

وأما تصحيح الحاكم للحديث، وتحسين السيوطي له، فلا يقوى على معارضة ما سبق، والله أعلم.

(١) إتحاف الخيرة المهرة، ٤٦٢/٤.

الفصل السابع

آخر سورة الحشر

وقوله تعالى ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ ﴾

ورد الحديث بألفاظ: "آية ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ ﴾،[1] شفاء من كل داء". و"رقية للصداع". و"آخر سورة الحشر، شفاء من كل داء".

والحديث مداره على: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي، عن سليمان بن مهران الأسدي الأعمش، عن يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، عن علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي[2]، عن عبد الله بن مسعود. وجاء في أحد طرقه (وهو الثاني)، عن علي بن أبي طالب، وهو خطأ، والصواب: عن ابن مسعود أيضا.

وحمزة بن حبيب الزيات، هو أحد القراء السبعة، قال عنه ابن حجر، في التقريب، ص١٧٩ (١٥١٨): "صدوق، زاهد، ربما وهم". وأخرج له مسلم.[3] والحديث ورد عن حمزة بن حبيب، من أربعة طرق، مع اختلاف في اللفظ، كما ذكرت.

الطريق الأول:

أخرجه أبو نعيم، في تاريخ أصبهان، ١/١٩٠ (٥٢٨)، عن أبي الطيب أحمد بن يوسف بن جعفر المقرئ البغدادي، عن إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن، قال:

(١) الحشر: ٢١.
(٢) فقط في الطريق الأول . الآتي .: عن علقمة،، والأسود، عن ابن مسعود. والأسود، هو: ابن يزيد بن قيس النخعي.
(٣) ترجمته أيضاً في: تهذيب التهذيب، ٣/٢٤ (٣٧).

"قرأت على خلف (بن هشام بن ثعلب البزار)،[1] فلما بلغت هذه الآية: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ ﴾، قال: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على سليم (بن عيسى الحنفي المقرئ)، فلما بلغت هذه الآية، قال: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على حمزة، فلما بلغت هذه الآية، قال: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على الأعمش، فلما بلغت هذه الآية، قال: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على يحيى بن وثاب، فلما بلغت هذه الآية، قال: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على علقمة،، والأسود، فلما بلغت هذه الآية، قال: ضع يدك على رأسك. فإنا قرأنا على عبد الله (بن مسعود)، فلما بلغنا هذه الآية، قال: ضعا أيديكما على رؤوسكما. فإني قرأت على النبي ﷺ، فلما بلغت هذه الآية، قال لي: **ضع يدك على رأسك. فإن جبريل لما نزل بها إليَّ، قال: ضع يدك على رأسك، فإنها شفاء من كل داء، إلا السام، والسام الموت**".

ورواه عن أبي نعيم، الخطيبُ، في تاريخ بغداد، ١/٣٧٧ (٣٣٦).

وأحمد بن يوسف بن جعفر، شيخ أبي نعيم في الإسناد، هو: محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البصري ثم البغدادي أبو الطيب المقرئ، يعرف بـ: غلام شنبوذ.[2]

(١) ما بين الأقواس زيادة من الباحث، وجعلت هذه الزيادة بين الأقواس، بخلاف أحاديث فصول هذا البحث؛ لأن الإسناد مسلسل، فأنا أنقله بلفظه، وكذا الحال بالنسبة للأحاديث الثلاثة الآتية.

(٢) سمى أبو نعيم شيخه، في ترجمة هذا الحديث: أحمد بن يوسف بن جعفر ... الخ، وروى عنه الحديث المذكور. ثم ذكره في موطن آخر، في نفس الكتاب، ٢/٢٥٨، باسم: محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر ... الخ. ولم يرو عنه شيئاً. وكل من ترجم له، أو ذكره في غير ذلك . فيما وقفت عليه ولم أستقصِ . ذكره بهذا الاسم الأخير: محمد بن أحمد ..، ومنهم الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، ١/٣٧٧ (٣٣٦)، حيث ترجم له بما ذكرت، ثم روى له الحديث المذكور، عن أبي نعيم، فقال: "أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: نبأنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر المقرئ البغدادي .." وساق باقي الإسناد. ويُنظر مواطن ترجمته في التعليق الآتي.

قال الذهبي، في ميزان الاعتدال، ٦/٥٠ (٧١٧١)، : "زعم أنه قرأ على إدريس بن عبد الكريم، وروى عنه حديثا باطلا، بإسناد ما فيهم متهم، فالآفة هو".

وأورد ابن حجر، في لسان الميزان، ٥/٥٢ (١٧٧)، كلام الذهبي، ولم يزد عليه. وأورد سبطُ ابن العجمي، الراوي المذكور، في الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، ١/٢١٧ (٦١٥). وأورد كلام الذهبي، ولم ينسبه، ولم يزد عليه.

وأبو الطيب هذا، ترجم له العديد من المصنفين، ولم يذكروه بجرح، باستثناء من ذكرتهم آنفاً، قال الخطيب: "خرج عن بغداد، وتغرب، وحدث بجرجان، وأصبهان". وكذا قال الجورجاني، وأبو سعيد السمعاني. وقال ابن تغري: "كان إماماً، عارفا بالقراءات، زاهدا". وأورده أبن الجزري، في طبقات القراء، وقال: "مقرئ، رحال، عارف، مشهور". ثم ذكر الذين أخذ عنهم القراءة عرضاً، وذكر منهم: إدريس بن عبدالكريم الحداد، وهو شيخه في هذا الإسناد. ثم ذكر الذين أخذوا عنه القراءة، وهم: محمد بن جعفر المغازلي، وعلي بن محمد بن عبد الله الزاهد، وأحمد بن عبد الله بن إسحاق. ومع هذا التعريف به، لم يذكروا من الرواة عنه إلا راويين: أبو نصر الإسماعيلي، وأبو نعيم الأصبهاني. توفي سنة (٣٥٢ هـ).[1]

وسيأتي الكلام على الحديث، بعد استيفاء طرقه.

الطريق الثاني:

قال أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، في مسند الفردوس .كما في الغرائب الملتقطة، لابن حجر، ص٣٠٨٨ (٣٢٥٢) .: "قرأت القرآن أجمع على والدي (أبي شجاع

(١) ترجمته في: تاريخ أصبهان: ١/١٩٠ (٥٢٨)، ٢/٢٥٨. تاريخ جرجان، ١/٤٤٧ (٨٥٧). تاريخ بغداد، ١/٣٧٧ (٣٣٦)، المنتظم، ١٤/١٥٤. الأنساب، ٣/٤٦٢. الوافي بالوفيات، ٢/٢٩. غاية النهاية في طبقات القراء، ٢/٨٣. النجوم الزاهرة، ٣/٣٢٩.

شيرويه بن شهردار الديلمي)[1]، فلما بلغت إلى قوله ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ ﴾، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإنها رقية الصداع. فإني قرأت على المطهر بن محمد بن جعفر، قال: فإني قرأت على علي بن شجاع (بن محمد بن علي الشيباني أبي الحسن) المصقلي، قال: فإني قرأت على عبدالله بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب (السلمي أبي عمرو الوراق المقرئ)، قال: فإني قرأت على أبي يشجب يعرب بن خيران[2]، قال: فإني قرأت على عبد الله بن يزيد (بن محمد بن عبد الله بن يزيد أبي محمد) الدقيقي قال: فإني قرأت على عبدالله بن سليمان الرقي، قال: فإني قرأت على علي بن المفضل، قال: فإني قرأت على حمزة بن حبيب، قال: فإني قرأت على الأعمش، قال: فإني قرأت على [.....][3]، قال: فإني قرأت على علي بن أبي طالب، قال: قرأت على رسول الله ﷺ، فقال: **"يا علي، إذا صدع رأسك فضع يدك عليه ، واقرأ عليه آخر سورة الحشر"**.

قال ابن حجر: "وتسلسل إلى منتهاه، بقوله: فقال لي: ضع يدك على رأسك". والإسناد في أوله بدأ بقول الديلمي: "قرأت القرآن أجمع على والدي، فلما بلغت إلى قوله ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ ﴾، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإنها رقية الصداع". وعليه فالظاهر أن ابن حجر يعني: أن هذه العبارة بأكملها، تسلسلت من الديلمي إلى علي

(١) ما بين الأقواس زيادة من الباحث، وجعلت هذه الزيادة بين الأقواس، بخلاف أحاديث فصول هذا البحث؛ لأن الإسناد مسلسل، فأنا أنقله بلفظه، وكذا الحال بالنسبة للأحاديث الأخرى في هذا الفصل.

(٢) في: الغرائب الملتقطة، لابن حجر (وهي نسخة معاصرة، من المخطوط، لكنها لم تراجع): أبي يسحب بن يعرب بن حرار. وفي حاشية: الفردوس بمأثور الخطاب، ٣٢٧/٥ (٨٣٣٣) ط. دار الكتب العلمية (نقلاً عن: زهر الفردوس، وهو نفسه كتاب: الغرائب الملتقطة): أبي يشخب يعرب بن حزار. وفي الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ)، ص١١٠ (١١٣)، حيث أورد السيوطي الحديث، بإسناد الديلمي: أبي يشجب يعرب بن خيران. وهذا الأخير هو الصواب، وهو ما أثبته في صلب البحث، وستأتي ترجمة الراوي أيضاً في صلب البحث قريباً.

(٣) في حاشية: الغرائب الملتقطة: بياض في الأصل بمقدار حركتين. اهـ. وكذا هو في: الزيادات على الموضوعات، ص١١٠ (١١٣)،.

بن أبي طالب. وهذا ما وقع في الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ)، ص١١٠ (١١٣)، حيث أورد السيوطي الحديث بإسناد الديلمي، وتسلسلت فيه هذه العبارة، من أول الإسناد، إلى علي، وجاء بعد البياض المذكور في الإسناد: "فإني قرأت على علي بن أبي طالب، فلما بلغت إلى هذه الآية، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإنها دواء الصداع، فإني قرأت على رسول الله ﷺ، فقال: يا علي ..".

وعليه فنلاحظ: أن لفظ العبارة المسلسلة في الإسناد، لا تتوافق مع لفظ حديث علي. وكذلك فإن الآية المذكورة في الإسناد هي: ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ ﴾. ثم جاء الحديث، بآخر سورة الحشر.

ولو نظرنا إلى حديث عبد الله بن مسعود، في الفردوس بمأثور الخطاب، ٢٢٦/٣ (٤٦٦٥)، والذي هو أصل كتاب مسند الفردوس، لوجدنا أنه أليق بهذا الإسناد، ولفظه مرفوعاً: "**قرأت على جبريل القرآن، فلما بلغت إلى قوله: ﴿لَوْ أَنزلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإنها رقية للصداع**". وهذا هو لفظ العبارة المسلسلة في هذا الإسناد، بالحرف الواحد.

وقد نص ابن عراق، في تنزيه الشريعة، ٢٩٦/١ (٢٩)، نقلاً عن الديلمي، على أن الحديث عن ابن مسعود، لا علي، لكنه لم يتعرض لمتنه، قال ابن عراق: " قال الديلمي . عقب إخراجه .: قوله (يعني: الأعمش): قرأت على علي بن أبى طالب. لا يصح؛ لأنه إنما قرأه على يحيى بن وثاب، وهو قرأه على علقمة، وهو قرأه على ابن مسعود، وهو قرأه على رسول الله ﷺ. انتهى".

فبين لنا الديلمي . حسب نقل ابن عراق عنه . الرواة الساقطين من الإسناد، بين الأعمش، وعلي بن أبي طالب. وهم نفس رواة الطريقين: الأول، والثالث، أما الطريق الرابع، ففيه سقط كبير في الإسناد، يشمل هؤلاء الرواة، وغيرهم. والمهم في كلام الديلمي، هو أن الحديث من مسند ابن مسعود، كبقية الأحاديث، لا من مسند علي.

وعليه فالذي يظهر أن حديث علي، ورد بإسناد آخر، ليس فيه هذا التسلسل؛ لأن لفظه لا يتطابق مع العبارة المسلسلة، في جميع طرق هذا الحديث. وقد بحثت عن إسناد حديث علي، ولو معلقاً، عند الديلمي، أو غيره، فلم أجد.

والمطهر بن محمد بن جعفر، شيخ الديلمي في الإسناد: لم أقف له على ترجمة، وهذه ترجمتي له، بحسب ما ورد في الأسانيد، أو في تراجم غيره. هو: أبو الفتح المطهر بن محمد بن جعفر البيع، روى عن: أبي سعيد النقاش، وأبي الحسن علي بن شجاع بن محمد المصقلي. وابنه: أبي منصور شجاع بن علي بن شجاع المصقلي، وأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو. روى عنه: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل، وأبو القاسم الجنيد بن محمد بن علي القايني: سمع منه بأصبهان. لقبه أبو سعد السمعاني: بالمفيد، وذكرَ السمعاني أنه سمع، من الجنيد القايني، جزءً من فوائده. (يعني: من فوائد المطهر، صاحب الترجمة).[1] وعليه فهو مجهول الحال.

ويشجب يعرب بن خيران، ترجم له الأصبهاني، في تاريخ أصبهان، بإخراج حديثين له، ولم يزد على ذلك. وترجم له ابن نقطة، في تكملة الإكمال، ولم يزد على قوله: "حدث عن إسماعيل بن إبراهيم الحاسب". وهذه ترجمتي له، بحسب ما ورد في الأسانيد، إضافة إلى ما ذكره ابن نقطة. هو: يعرب بن خيران بن داهر الهمذاني أبو يشجب الأصبهاني. روى عن: إسماعيل بن إبراهيم الحاسب، ومحمد بن عبد الله بن حمدويه أبي بكر البخاري، ومحمد بن الفضل بن العباس البلخي بسمرقند، وأبي حفص محمد بن أحمد بن أبي عمرو الرقام، ومحمد بن جعفر النيسابوري، وعبدالله بن يزيد الدقيقي. روى عنه: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني الخازن المشهور بابن المقرئ، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن

(١) المراجع: التجبير في المعجم الكبير، ١٦٨/١، ١٧٠ (٩٠). تاريخ مدينة دمشق: ١٧٤/٢٠ (٢٤٠٦)، ٤٦٨/٣٧ (٤٤٥٠)، ١٦٩/٥٤ (٦٧٠٦). جزء فيه أحاديث شهر رمضان، ٤٠/١. طبقات الشافعية الكبرى، ٥٤/٧ (٧٤٣). الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، ص٣٠٨٨ (٣٢٥٢).

جعفر، والحسين بن محمد بن علي، وعمر بن عبدالله بن أحمد، وعبدالله بن محمد بن أحمد السلمي أبو عمرو.[1] وعليه فهو مجهول الحال.

وأما عبدالله بن سليمان الرقي: فقد أخرج ابن عدي، في الكامل، ١٥١/٣ (٦٦٩) . في ترجمة: رشدين بن سعد المصري .: عن أبي يعلى، عن عمرو الناقد، عن عبد الله بن سليمان الرقي، عن رشدين. وساق الإسناد إلى أبي هريرة، يرفعه: "لكل شيء قمامة ..." الحديث. وأورد الذهبي، في ميزان الاعتدال، ٧٦/٣ (٢٧٨٣)، في ترجمة رشدين، الحديث بإسناده كما هو في الكامل. وقد روى أبو يعلى الحديث، في مسنده، ٣٩٩/١٠ (٦٠٠٤)، بذات الاسناد وذات المتن عند ابن عدي، إلا أنه ذكر "عبدالله بن سليم الرقي"، بدل "عبدالله بن سليمان الرقي". وما هو مثبت في مسند أبي يعلى هو الصواب. حيث ترجم له المزي، في تهذيب الكمال، ٥٨/١٥ (٣٣١٦)، فقال: عبدالله بن سليم الجزري أبو عبد الرحمن الرَّقِّيّ. وذكر أنه روى عن: رشدين. وروى عنه: عمرو بن محمد الناقد. وهو يُذكر في التراجم والأسانيد بهذا الاسم. وعليه فما هو مثبت في الكامل، وميزان الاعتدال، تصحيف. فهل ما هو مثبت في إسناد الديلمي تصحيف أيضا، وأن الراوي هو: عبدالله بن سليم الرقي؟ الباحث: حسن علي ورسمه، في تحقيقه لجزء من: الغرائب الملتقطة، ص١٢٣ (رسالة ماجستير)، وفيه هذا الحديث. أثبت هذا الاسم "سليم" في إسناد الديلمي، في صلب البحث، وقال في الحاشية: "في النسختين[2]: سليمان، والصواب ما أثبته (سليم)، كما هو في التراجم". ثم ذكر ترجمته من التقريب. ولم يزد على ذلك، ولم يذكر أي دليل على ذلك، سوى أنه جاء هكذا في التراجم. علماً أنه لم يرد في ترجمة عبدالله بن سليم، أنه روى عن: علي بن المفضل، وروى عنه: عبدالله بن يزيد الدقيقي، كما هو الحال في إسناد الديلمي. ومما

(١) المراجع: معجم ابن المقرئ، ، ٢٥٣/١ (١٣٥٩). تاريخ أصبهان، ٣٤٣/٢ (٢١٠٧، ٢١٠٨). الجامع لأخلاق الراوي، ١٢٣/١ (١١٥). تكملة الإكمال، ٩/٣ (٢٦٩١). الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، ص٣٠٨٨ (٣٢٥٢).

(٢) يعني: النسختين الخطيتين، لكتاب الفوائد الملتقطة، التي اعتمد عليها الباحث في تحقيقه.

يدفع هذا الاحتمال: أن الدقيقي توفي سنة (٣٠٩ هـ)، وشيخه في الإسناد ـ بناء على هذا التقدير ـ عبدالله بن سليم، توفي سنة (٢١٣ هـ).[١] وما بين وفاتيهما: (٩٦) سنة.

وهناك راوي آخر بهذا الاسم (عبدالله بن سليمان الرقي)، مقرئ، ترجم له ابن الجزري، في غاية النهاية في طبقات القراء، ٣٧٨/١، فقال: عبد الله بن سليمان بن محمد بن عثمان أبو محمد الرقي. وذكر في ترجمته: أنه روى القراءة عرضاً عن: أبي زيد عمر بن شبة بن عبيدة النمري، وذكر القراء الذين تلقوا عنه. ولم يزد على ذلك. وهذا الراوي لا أجد له ذكر في رواة الحديث، أو في أسانيدهم، وإنما يُذكر فقط في أسانيد القراء. وقد ذكره ابن العديم، في بغية الطلب، ١١٧٣/٣، في هذا السياق أيضاً، وذكر أنه روى القراءة عن أبي زيد عمر بن شبه.

وقد ذكر محقق كتاب: الزيادات على الموضوعات، في حاشية ص١١٠ (١١٣): أنه وجد في إحدى النسخ الخطية لهذا الكتاب (الزيادات على الموضوعات)، زيادة ملحقة، تبين أن هناك راوياً، بين عبدالله بن سليمان الرقي ،، وعلي بن الفضل، وهو: أبو زيد المقرئ، ولم يذكر من ألحقها.[٢] وأبو زيد هذا، هو: عمر بن شَبَّة، المذكور آنفاً، شيخ عبدالله بن سليمان في القراءة. وإن صحت هذه الزيادة، فإنه دليل على أن عبدالله بن سليمان الذي ترجم له ابن الجزري، هو الذي في إسناد الديلمي. وكذا فإن وجود عبدالله بن سليمان الرقي في الإسناد، في حال أنه لا يُعرف إلا بإدخال أبي زيد المقرئ، بينه وبين علي بن المفضل، هو دليل على صحة هذا الإلحاق. والله أعلم.

وأما بخصوص حال هذين الراويين: فأبو زيد عمر بن شبة، قال عنه ابن أبي حاتم، في الجرح والتعديل، ١١٦/٦ (٦٢٤): صدوق. وأورده ابن حبان، في الثقات، ٤٤٦/٨

(١) أرخ وفاة عبدالله بن سليم، بما ذكرته: ابن حبان، في الثقات، ٣٥٢/٨ (١٣٨٣٣). والمزي، في تهذيب الكمال، ٥٨/١٥ (٣٣١٦). وتبعه ابن حجر، في تقريب التهذيب، ٣٠٦/١ (٣٣٦٨).
أما وفاة عبدالله بن يزيد الدقيقي، فلم أجده، إلا في تاريخ الإسلام، للذهبي، ٢١٥/١٥ (٤).

(٢) ونص هذه الزيادة: "ضع يدك على رأسك فإنها دواء الصداع. فإني قرأت القرآن على أبي زيد المقرئ، فلما بلغت إلى هذه الآية، قال لي".

(١٤٣٤٧)، وقال: "مستقيم الحديث". وأما عبدالله بن سليمان، فلم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل، وليس له ذكر إلا في أسانيد القراءة، ولذا فهو مجهول الحال.

وعلي بن المفضل، جاء عند ابن عراق، في تنزيه الشريعة، ١/٢٩٦ (٢٩)، وعند السيوطي، باسم: علي بن الفضل. وقال ابن عراق: "لم أقف له على ترجمة". وبحثت عنه بحثاً مطولاً . بكلا الاسمين .، فلم أعرفه، سواء جعلت الراوي عنه: عبدالله بن سليم الرقي، أو عبدالله بن سليمان الرقي، أو عمرو بن شبه أبا زيد. ولذا فهو مجهول العين.

الطريق الثالث:

قال أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، في مسند الفردوس . كما في الغرائب الملتقطة، لابن حجر، ص٣٠٨٩ (٣٢٥٣) .: "وأخبرنا أبي، أخبرنا الحسن بن محمد بن شاذي[١] الأسداباذي الأصم . لفظاً وكتب لي بخطه .، حدثنا أبي أبو الفضل، حدثنا أبي[٢] أبو عيسى شادي بن محمد، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن الخطيب، حدثنا محمد بن جعفر الصائغ . ببغداد .، حدثنا الحسن بن جعفر القطان، حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن يحيى بن مهران المقرئ، حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسين، حدثنا محمد بن يحيى المقرئ، قال: قرأت على سليمان بن عيسى، قال: قرأت على حمزة بن حبيب، فلما بلغت إلى قوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإني قرأت على الأعمش، وهو قرأه على يحيى بن وثاب، وهو قرأه على علقمة، وهو قرأه على ابن مسعود، وهو قرأه على رسول الله ﷺ، وهو قرأه على جبريل عليه السلام".

(١) يُذكر في بعض المصادر باسم: شاذان.

(٢) في النسخة التي اعتمدت عليها لكتاب الغرائب الملتقطة (وهو نسخ معاصر من المخطوط، ولم يراجع): بدون لفظة "أبي"، وما أثبته هو من: تحقيق الغرائب الملتقطة (رسالة ماجستير)، ص١٢٤ (٧٨). والزيادات على الموضوعات، ص١٠٩ (١١٢).

وقال ابن حجر ـ عقبه ـ: "فذكر مسلسلاً بقوله: ضع يدك على رأسك". يعني ابتداءً من سليمان بن عيسى، كما هو ظاهر من الإسناد. وجاء الإسناد مسلسلا، في الزيادات على الموضوعات، ص١٠٩ (١١٢): من سليمان بن عيسى، إلى جبريل ـ عليه السلام ـ، حيث قال ابن مسعود: "فإني قرأت على رسول الله ﷺ، فلما بلغت هذه الآية، قال لي: ضع يدك على رأسك. فإني قرأت على جبريل، فلما بلغت هذه الآية، قال لي: ضع يدك على رأسك".

ولم يورد ابن حجر، متن الحديث، وإنما ذكر الحديث السابق مع إسناده، وأردف بعده هذا الإسناد، من غير متن. وأيضا لم يورد السيوطي، في الزيادات على الموضوعات، متن الحديث، بعد أن ساق الإسناد. ونلاحظ أن إسناد أبي منصور الديلمي، ابتدأ هنا بحرف العطف: "وأخبرنا أبي". ولم أجد ذلك، في الأسانيد الأخرى، للديلمي، في الغرائب الملتقطة. وغالباً يكون هذا العطف، وإيراد الإسناد من غير متن، هو صنيع الديلمي نفسه، في مسند الفردوس. وهذا الصنيع ـ سواء كان من الديلمي، أو ابن حجر ـ يدل على أن متن الحديث السابق، هو متن هذا الحديث.

وقد ذكرت عند الكلام على الحديث السابق، أن الصحيح أنه من مسند عبدالله بن مسعود، وأن متنه مرفوعاً: "**قرأت على جبريل القرآن، فلما بلغت إلى قوله: ﴿لَوْ أَنزلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾، قال لي: ضع يدك على رأسك، فإنها رقية للصداع**".

وهذا المتن هو لفظ العبارة المسلسلة في هذا الإسناد، وهذا دليل أيضاً على أن هذا المتن عن ابن مسعود، هو متن هذا الإسناد.

ولم أجد هذا التحرير، في كل من تكلم على هذين الحديثين، عند الديلمي، ولله الحمد.

والحسن بن محمد بن شاذي، شيخ أبي شجاع الديلمي في الإسناد، لم أقف له على ترجمة، وإنما وجدت له رواية، في ذيل تاريخ بغداد، ٢٨١/١٦ (١٦١)، يروي عن أبي محمد

عبد الواحد بن عمر بن محمد بن جعفر بن منير المنيري بنهروان، ويرويها عنه أبو شجاع الديلمي، وجاء باسم: أبي المعالي الحسن بن محمد بن شادي الأصم الإستراباذي. وذكره القزويني أيضا . في التدوين في أخبار قزوين، ٣٠٦/١ . في ترجمة: محمد بن أبي طالب بن ملكويه الجصاصي المقرىء، حيث ذكر أن صاحب الترجمة سمع تفسير مقاتل بن سليمان، عن إسماعيل المخلدي سنة اثنتين وخمسمائة، عن أبي المعالي الحسن بن محمد بن شاذي، عن أبي بكر محمد بن أحمد بن وصيف ... وساق الإسناد إلى مقاتل بن سليمان.

وأبو بكر محمد بن إسحاق بن يحيى بن مهران المقرئ، لم أجد راوٍ بهذا الاسم، وإنما: أبو بكر محمد بن إسحاق بن مهران المقرئ (فيكون الجد: مهران، بدل: يحيى)، وهو الشاموخي، يعرف بشاموخ، توفي سنة (٣٥٢ هـ). وبحسب سنة الوفاة، يمكن أنه يكون هو المذكور، ويغلب على الظن أنه هو. قال الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، ٢٥٨/١ (٨٨): "وحديثه كثير المناكير". وتبعه في ذلك ابن الجوزي، في المنتظم، ١٥٣/١٤. ونقل الذهبي، في ميزان الاعتدال، ٦٦/٦ (٧٢١٨)، كلا الخطيب. وقطعاً هذا الحديث هو أحد مناكيره.

وأما سليمان بن عيسى، فقال عنه ابن عراق، في: تنزيه الشريعة، ٢٩٦/١ (٢٩): "سليمان بن عيسى، وأظنه السجزى الكذاب". يعني بذلك: سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي، يكنى أبا يحيى، كذبه الجوزجاني، في أحوال الرجال، ٢٠٧/١ (٣٨٤). وأبو حاتم، في الجرح والتعديل ، ١٣٤/٤ (٥٨٦). ولم أقف على دليل يدل على أنه هو السجزي، ولم أقف له على تاريخ وفاة، لكنه يروي عن سفيان الثوري. وسفيان الثوري، وحمزة بن حبيب، شيخ سليمان بن عيسى في الإسناد، هما من طبقة واحدة. وعليه فمن جهة المعاصرة، يمكن أن يكون السجزي سمع من حمزة بن حبيب. لكن الإسناد ابتداء من: أبي بكر محمد بن إسحاق المقرئ، إلى ابن مسعود، مسلسل بالقراء، باستثناء أبي بكر أحمد بن الحسين. ولم أجد للسجزي أي أمر يدل على أن له علاقة بالقراءة، والقراء، ولو ادعاءً.

والذي يظهر لي أن هذا الراوي هو سليم بن عيسى، تصحف إلى سليمان بن عيسى. وقد مر بنا عند الكلام على الراوي: عبدالله بن سليمان الرقي، في الطريق السابق. أن راوياً باسم: عبدالله بن سليم، يروي عن رشدين. تصحف، في كتابي: الكامل، وميزان الاعتدال؛ إلى عبدالله بن سليمان.

وسليم بن عيسى، هو الذي يروي عن حمزة بن حبيب، في الطريق الأول، وهو: سليم بن عيسى بن سليم ابن عامر الحنفي أبو عيسى ويقال أبو محمد الكوفي المقرىء. قال الذهبي، في معرفة القراء الكبار، ١٣٨/١: "صاحب حمزة الزيات، وأخص تلامذته به، ... وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة". أما من جهة الرواية، فقد ترجم العقيلي، في الضعفاء ١٦٣/٢ (٦٧٤)، لراوٍ باسم: سليم بن عيسى، ولم يذكر غير ذلك في اسمه، وقال: مجهول في النقل، حديثه منكر، غير محفوظ". وترجم الذهبي، في ميزان الاعتدال، ٣٢٤/٣ (٣٥٤٣)، لـ سليم بن عيسى المقرئ. وبعد أن ذكر أنه إمام في القراءة، أورد مقولة العقيلي فيه، ثم قال الذهبي: " ولعل هذا الرجل غير القارىء". وجزم، في المغني، ٤٠٩/٢ (٢٦٤١)، بذلك، فقال: "سليم بن عيسى، عن الثوري، قال العقيلي: مجهول، وحديثه منكر. قلت: بل إمام في القراءة، جائز الحديث". وترجم للمقرئ، ابن أبي حاتم، في الجرح والتعديل، ٢١٥/٤ (٩٣٣)، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

وسوى من عرفت بهم آنفاً، من رواة هذا الطريق، ممن هم دون حمزة بن حبيب الزيات، فإني لم أقف لهم على ترجمة، ولا ذكر في الأسانيد، أو لم أعرفهم.

الطريق الرابع:

قال ابن جزي الكلبي . في التسهيل لعلوم التنزيل ١١٢/٤ .: "قرأت القرآن على الأستاذ الصالح أبي عبد الله (محمد بن أحمد بن داود بن موسى اللخمي ا)بن الكماد، فلما بلغت إلى آخر سورة الحشر، قال لي: ضع يدك على رأسك. فقلت له: ولم ذلك؟ قال: لأني قرأت على القاضي أبي علي (الحسين بن عبد العزيز بن محمد ا)بن أبي الأحوص (القرشي)

الغرناطي، فلما انتهيت إلى خاتمة الحشر، قال لي: ضع يدك على رأسك. وأسند الحديث إلى عبد الله بن مسعود، قال: قرأت على النبي ﷺ فلما انتهيت إلى خاتمة الحشر، قال لي: **ضع يدك على رأسك**. قلت: ولم ذاك، يا رسول الله، فداك أبي وأمي؟ قال: **أقرأني جبريل القرآن، فلما انتهيت إلى خاتمة الحشر، قال لي: ضع يدك على رأسك، يا محمد. قلت: ولم ذاك؟ قال: إن الله تبارك وتعالى افتتح القرآن، فضرب فيه، فلما انتهى إلى خاتمة سورة الحشر، أمر الملائكة أن تضع أيديها على رؤوسها، فقالت: يا ربنا، ولم ذاك؟ قال: إنه شفاء من كل داء، إلا السام. والسام الموت**".

وكما هو ظاهر، هناك سقط كبير في الإسناد، فإن ابن أبي الأحوص . شيخ شيخ المصنف في الإسناد . توفي سنة (٦٩٩هـ).[1]

الكلام على الحديث بمجموع طرقه:

من هذه الدراسة لطرق الحديث، يتبين لنا أن رواة هذه الطرق، فيهم مجاهيل كثر، إضافة إلى الانقطاع الكبير جدا في إسناد الطريق الرابع، أما من ضُعِّف منهم، فهما اثنان:

الأول: محمد بن أحمد بن يوسف أبو الطيب، في الطريق الأول، قال فيه الذهبي، في ميزان الاعتدال: "زعم أنه قرأ على إدريس بن عبدالكريم، وروى عنه حديثا باطلا (حديث الترجمة)، بإسناد ما فيهم متهم، فالآفة هو". وتبعه في ذلك ابن حجر، في لسان الميزان، وسبط ابن العجمي، في الكشف الحثيث. وذكرتُ أن الراوي المذكور، ترجم له العديد من المصنفين، ولم يذكروه بجرح، بل في كلامهم عنه ما يدل على خيريته، والله أعلم.

والثاني: محمد بن إسحاق بن يحيى بن مهران، في الطريق الثالث، قال الخطيب: "وحديثه كثير المناكير".

(١) ترجمته: الإحاطة في أخبار غرناطة، ٢٥٩/١. التنبيه والإيقاظ، ٩/١.

أما الكلام على متن الحديث، فذكر الذهبي ـ بحسب ما نقلته عنه آنفاً ـ أنه حديث باطل، وتبعه ابن حجر، وسبط ابن العجمي. لكن كان كلامه على الحديث من الطريق الأول، ولم يذكر الذهبي ومن تبعه الطرق الأخرى، لأن سياق الكلام كان في تراجم الرواة.

وأورد السيوطي، في الزيادات على الموضوعات، ص١١١، الحديث من الطريق الأول أيضاً، ونقل كلام الذهبي، ولم يزد عليه. ثم أورد الحديث بإسنادي الديلمي (وهو الطريق الثاني، والثالث)، ولم يتكلم عليهما بشيء.

وأرد ابن عراق، في تنزيه الشريعة، ٢٩٥/١ (٢٩)، الحديث، من الطريق الأول، ونقل كلام الذهبي، ثم ذكر إسنادي الديلمي (إشارة فقط، ولم يورد الإسناد كاملاً)، ثم قال: "الراوى له عن حمزة، فى الطريق الأولى (الطريق الثاني في هذا البحث)، على بن الفضل، لم أقف له على ترجمة. وفى الطريق الثانية (الطريق الثالث)، سليمان بن عيسى، وأظنه السجزى الكذاب". وذكرتُ أنه ليس هو، وإنما هو سليم بن عيسى، القارئ المعروف، بحسب ما ظهر لي، والله أعلم.

وأورد الفتني، في تذكرة الموضوعات، ٨٠/١، الحديث من الطريق الأول، ونقل كلام الذهبي، وقال: "ثم ذكر الديلمي سندين بلفظ". وساق الفتني المتن، ثم قال: "ولم يبين حاله". وتبعه الشوكاني، في الفوائد المجموعة، ٣١٢/١ (٥١)، إلا أنه قال ـ بدل العبارة الأخيرة ـ: "ولم يُعرف كيف حال رجالهما". وعليه فهما لم يقفا على إسنادي الديلمي.

والذي يظهر لي: أن الحديث ـ بمجموع هذه الطرق ـ هو ضعيف جداً، ومنكر. إلا زيادة في متن الطريق الرابع، لم ترد في باقي الطرق، وهو القول المنسوب إلى جبريل عليه السلام: "إن الله تبارك وتعالى افتتح القرآن، فضرب فيه، فلما انتهى إلى خاتمة سورة الحشر، أمر الملائكة أن تضع أيديها على رؤوسها، فقالت: يا ربنا، ولم ذاك؟ قال: إنه شفاء .." الحديث. وهذه الزيادة لا شك أنها موضوعة، وخاصة مع الانقطاع الكبير في إسنادها، والله أعلى وأعلم.

الخاتمة

أهم نتائج البحث

الأولى: أن الرقية مندوب إليها، عند الحاجة إليها، في حق الراقي، والمرقي.

الثانية: أجمع العلماء على مشروعية الرقية بالقرآن الكريم.

الثالثة: أن الأولى فيما يتعلق بالرقية بالقرآن الكريم، أن تكون الرقية بالآيات والسور التي جاءت بها السنة الصحيحة، ثم للراقي بعد ذلك أن يزيد ما شاء من كتاب الله تعالى.

الرابعة: أصح وأصرح ما جاء في الرقية بآيات وسور، هو ما جاء في الرقية بالمعوذتين؛ وذلك لأنهما صريحتان في التعوذ، واشتملتا على التعوذ من أكثر الشرور.

الخامسة: لم يصح في الرقية بالآيات والسور، من الأحاديث المرفوعة، إلا أربع سور، وهي: الفاتحة، والإخلاص، والفلق، والناس. وما عدا ذلك فهو ما بين الضعيف إلى الموضوع. ويوجد في كلام ابن حجر، في فتح الباري، ١٠/١٩٧ (٥٤٠٣)، ما يدل على أنه يرى ذلك . وليس صريحاً .. فقد ترجم البخاري، في صحيحة، ٥/٢١٦٥ (٥٤٠٣)، لباب بقوله: "باب الرقي بالقرآن والمعوذات". ثم أورد فيه حديثاً واحداً، عن عائشة . رضي الله عنها: "أن النبي ﷺ، كان ينفث على نفسه، في المرض الذي مات فيه، بالمعوذات. فلما ثقل ..." الحديث.[1] وهذا الحديث هو دليل على الرقية بالمعوذات، ولم يورد البخاري في الباب دليلا على الرقية بباقي القرآن، حسب الترجمة. فقال ابن حجر . عن حديث الباب .: "دلالته على المعطوف (المعوذات) في الترجمة ظاهرة، وفي دلالته على المعطوف عليه (القرآن) نظر! لأنه لا يلزم من مشروعية الرقي بالمعوذات، أن يشرع بغيرها من القرآن؛ لاحتمال أن يكون في المعوذات سر ليس في غيرها. وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد: أنه ﷺ ترك ما عدا

(١) وهو الحديث الثاني، من الفصل الأول.

المعوذات.[1] لكن ثبتت الرقية بفاتحة الكتاب، فدل على أن لا اختصاص للمعوذات". فلم يذكر ابن حجر مما ثبتت الرقية به . في غير المعوذات . إلا فاتحة الكتاب.

السادسة: الأحكام التي خلصت إليها، في بيان مرتبة كل حديث . غير ما أخرجه الشيخان .، من لأحاديث الواردة في البحث، والمثبتة في آخر كل حديث، هي من نتائج هذا البحث.

(١) الحديث عن أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه .، قال: "كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان، وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا، أخذ بهما، وترك ما سواهما". وهو صحيح الأسناد، أوردته في المقدمة، ومُخرَّج في حاشيتها.

فهرس المراجع

دليل المصنفات الحديثية المشهورة، بناء على اسم المؤلف:

/ابن أبي شيبة: المصنف/ /ابن حبان: صحيح ابن حبان/ /ابن ماجه: سنن ابن ماجه/ /أبو داود الطيالسي: مسند أبي داود/ /أبو يعلى: مسند أبي يعلى/ /أحمد: مسند الإمام أحمد/ /البخاري: صحيح البخاري/ /البزار: مسند البزار/ /البيهقي: سنن البيهقي/ /الترمذي: سنن الترمذي/ /الحاكم: المستدرك/ /الدارقطني: سنن الدارقطني/ /ضياء الدين المقدسي: الأحاديث المختارة/ /الطبراني: المعجم الكبير/ /مسلم: صحيح مسلم/

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تأليف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢- الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، لبنان: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٣- الآحاد والمثاني، تأليف: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض: دار الراية، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ — ١٩٩١م.
٤- الأحاديث المختارة، تأليف: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي أبي عبد الله، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
٥- الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف: أبي عبدالله بن سعد بن أحمد السلماني لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: د. يوسف علي طويل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦- أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبي إسحاق، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.
٧- أخلاق النبي وآدابه، تأليف: عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.
٨- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، تأليف: محي الدين يحيى بن شرف النووي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة (بدون): ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
١٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

١١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٢- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م.
١٣- الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة: ٢٠٠٢م.
١٤- الأمالي (الأمالي الخميسية)، تأليف: المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني الشجري الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٥- الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.
١٦- بغية الطلب في تاريخ حلب، تأليف: كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكارتاج العروس، دار الفكر، الطبعة (بدون).
١٧- تاريخ أصبهان، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ — ١٩٩٠م.
١٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٩- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).
٢٠- تاريخ جرجان، تأليف: حمزة بن يوسف أبي القاسم الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة: ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.
٢١- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبدالله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، الطبعة (بدون): ١٩٩٥م.
٢٢- التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبي الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، بيروت: مؤسسة الريان، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م.

٢٣- التجبير في المعجم الكبير، تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق: منيرة ناجي سالم، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، الطبعة الأولى: ١٣٩٥هـ .- ١٩٧٥م.
٢٤- التجبير في المعجم الكبير، تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي أبي سعد، تحقيق: منيرة ناجي سالم، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، الطبعة الأولى: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة (بدون).
٢٦- التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون): ١٩٨٧م.
٢٧- تذكرة الموضوعات، تأليف محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى: ١٣٤٣هـ.
٢٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبي محمد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.
٢٩- التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، لبنان: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٠- تفسير ابن أبي حاتم: تفسير القرآن.
٣١- تفسير البغوي، تأليف: محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة (بدون).
٣٢- تفسير الثعلبي: الكشف والبيان.
٣٣- تفسير القرآن (تفسير ابن أبي حاتم)، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، صيدا: المكتبة العصرية، الطبعة (بدون).
٣٤- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، سوريا: دار الرشيد، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦.
٣٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
٣٦- تكملة الإكمال، تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر ابن نقطة، تحقيق: د. عبدالقيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٣٧- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: دار المحاسن، الطبعة (بدون): ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م.
٣٨- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٩- التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، تأليف: أحمد رافع الحسيني القاسمي الطهطاوي الحنفي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).
٤٠- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تأليف: علي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني أبي الحسن، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف - عبدالله محمد الصديق الغماري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ.
٤١- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٢- تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
٤٣- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي أبي حاتم، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٤٤- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب، الطبعة (بدون).
٤٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبي بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة (بدون): ١٤٠٣هـ.
٤٦- الجرح والتعديل، تأليف: عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٢٧١هـ — ١٩٥٢م.
٤٧- جزء فيه أحاديث شهر رمضان في فضل صيامه وقيامه، تأليف: أبي اليمن عبدالصمد بن عساكر، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، السعودية: دار ابن عقان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ.

٤٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
٥٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، صيدر اباد/ الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٥١- الدعاء، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني أبي القاسم، بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.
٥٢- الدعوات الكبير، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الطبعة (بدون): ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٣- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، القاهرة: دار الريان للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.
٥٤- ذخيرة الحفاظ، تأليف: محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د.عبد الرحمن الفريوائي، الرياض: دار السلف، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
٥٥- ذيل تاريخ بغداد، تأليف: محب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).
٥٦- ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. (مطبوع في آخر كتاب "ميزان الاعتدال"، للذهبي)
٥٧- الروض الانف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تأليف: عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي السهيلي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٩٧١م — ١٣٩١هـ.
٥٨- الروض الداني (المعجم الصغير)، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت: المكتب الإسلامي - عمان: دار عمار، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
٥٩- الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ المصنوعة)، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٦٠- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، الطبعة (بدون).
٦١- سنن أبي داود، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، الطبعة (بدون).
٦٢- سنن الترمذي (جامع الترمذي)، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: الجزء ١، ٢: أحمد محمد شاكر، والجزء ٣: محمد فؤاد عبد الباقي، والجزء ٤، ٥: إبراهيم عطوة عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة (بدون).
٦٣- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، الطبعة (بدون): ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.
٦٤- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري - سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تأليف: أحمد بن حنبل، تحقيق: د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٦٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٧- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٨- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي شمس الدين، التحقيق: بإشراف شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة: ١٤١٣هـ.
٦٩- شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٧٠- شرح صحيح مسلم، للنووي: صحيح مسلم بشرح النووي.
٧١- شرح معاني الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ.

٧٢- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
٧٣- صحيح ابن حبان: بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، رتبه علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧٤- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، بيروت: دار اليمامة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧٥- صحيح مسلم بشرح النووي، الشارح: محي الدين يحيى بن شرف النووي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ
٧٦- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة (بدون).
٧٧- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين فلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
٧٨- طبقات الشافعية، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم خان، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ.
٧٩- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري أبي عبد الله، بيروت: دار صادر، الطبعة (بدون).
٨٠- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تأليف: عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي محمد الأنصاري المعروف بأبي الشيخ، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م.
٨١- طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، عمان: مكتبة المنار، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.
٨٢- الطبقات، تأليف: خليفة بن خياط أبي عمر الليثي العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الرياض: دار طيبة، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
٨٣- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.
٨٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض: دار طيبة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

٨٥- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخاني، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٦- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، تأليف: أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، تحقيق : كوثر البرني، جدة - بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، الطبعة (بدون).
٨٧- العين، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي — د. إبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال، الطبعة (بدون).
٨٨- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، تحقيق: ج. براجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.
٨٩- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس (من الجزء الرابع الورقة ٢٣٠، إلى آخر الكتاب)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن علي ورسمه، رسالة ماجستير/ الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة: ١٤٣٠هـ.
٩٠- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (وهي نسخة معاصرة من المخطوط، على موقع المكتبة الشاملة، على الشبكة (النت)، ولم يُذكر ناسخها. وهي المعتمدة في هذا البحث).
٩١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، الطبعة (بدون).
٩٢- الفردوس بمأثور الخطاب، تأليف: أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٩٣- الفردوس بمأثور الخطاب، مطبوع باسم: فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، تأليف: أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، تحقيق: فواز أحمد الزمرلي و محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
٩٤- فضائل القرآن، تأليف: أبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي، تحقيق: مروان العطية - محسن خرابة - وفاء تقي الدين، دمشق: دار ابن كثير، الطبعة (بدون).
٩٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٩٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م.
٩٧- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي محمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٩٨- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبي الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأول: ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
٩٩- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، تأليف: أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٠- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٠١- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى.
١٠٢- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الهند/ دائرة المعارف النظامية، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ -. ١٩٨٦م.
١٠٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، الطبعة الأولى: ١٣٦٩هـ.
١٠٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، القاهرة: دار الريان للتراث — بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة (بدون): ١٤٠٧هـ.
١٠٥- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ — ١٩٩٠م.
١٠٦- مسند ابن أبي شيبة، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي - أحمد بن فريد المزيدي، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.
١٠٧- مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

١٠٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن محمد بن حنبل، مصر: مؤسسة قرطبة، الطبعة: (بدون).
١٠٩- مسند عبد بن حميد: المنتخب من مسند عبد بن حميد.
١١٠- المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: أبي محمد أسامة بن إبراهيم بن محمد، القاهرة: الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١١١- معجم ابن الأعرابي، تأليف: أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر البصري الصوفي، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة (بدون).
١١٢- معجم ابن المقرئ، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني الخازن المشهور بابن المقرئ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل - مسعد عبدالحميد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.
١١٣- المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد - عبدالمحسن بن إبراهيم الحسين، القاهرة: دار الحرمين، الطبعة (بدون): ١٤١٥هـ.
١١٤- معجم الصحابة، تأليف: عبدالباقي بن قانع أبي الحسين، تحقيق : صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.
١١٥- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الموصل: مكتبة الزهراء، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٣م.
١١٦- معرفة الصحابة، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ — ١٩٨٨م.
١١٧- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر، قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة (بدون).
١١٨- من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها، تأليف: أبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن البغدادي الخلال، تحقيق: محمد بن رزق بن طرهوني، القاهرة: مكتبة لينة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
١١٩- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تأليف: عبد بن حميد بن نصر أبي محمد الكسي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي - محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة: مكتبة السنة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

١٢٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى: ١٣٥٨هـ.
١٢١- الموضوعات، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.
١٢٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.
١٢٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الطبعة (بدون).
١٢٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، الطبعة (بدون): ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٥- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة (بدون)، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، لبنان: دار الثقافة، الطبعة (بدون).
١٢٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة (بدون): ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م.
١٢٨- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢٩- حديث الزهري أبي الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن، تأليف: أبي الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن الزهري، رواية: أبي محمد الحسن بن علي الجوهري، تحقيق: د. حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، الرياض: أضواء السلف، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة .....

التمهيد: تعريف الرقية .....

الفصل الأول: الْمُعَوِّذَات (الإخلاص، والفلق، والناس) .....

الحديث الأول: النفث بالمعوذات عند النوم .....

الحديث الثاني: النفث بالمعوذات حال المرض .....

الحديث الثالث: تعويذ جبريل النبي ﷺ بالمعوذتين .....

الحديث الرابع: قراءة المعوذتين على عقد السحر أثناء حلها

الفصل الثاني: رقية النبي ﷺ نفسه مِن لدْغةِ العقرب بالمعوذات والكافرون .....

الفصل الثالث: القراءة على الحامل إذا دنا ولادها آية الكرسي، وآية: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ... ﴾، وتعويذها بالمعوذتين .....

الفصل الرابع: سورة الفاتحة

الحديث الأول: رقية لديغ بسورة الفاتحة .....

الحديث الثاني: رقية معتوه بسورة الفاتحة .....

القصل الخامس: رقية ابن مسعود لمصاب بـ ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ إلى آخر المؤمنون وإقرار الرسول ﷺ له على ذلك .....

الفصل السادس: رقية الرسول ﷺ لأحد أصحابه بآيات وسور متفرقة

الفصل السابع: آخر سورة الحشر، وقوله تعالى ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ ﴾: شفاء من كل داء، ورقية للصداع .....

الخاتمة: أهم نتائج البحث .....

فهرس المراجع .....

فهرس الموضوعات .....